القمة الاقتصادية العربية..
هل عالجت مشاكلنا؟

5

السياحة الطبية في
الخليج العربي اقتصادياً

15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2037)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) شباط 2011

هل تلبي الموازنة الاستثمارية الحاجة الفعلية؟

الاقتصادي | العدد (2037) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) شباط 2011

خبراء: إمكانات وطاقات هائلة من الضروري الاستفادة منها لتطوير الاقتصاد الوطني

بغداد/ علي الكاتب

تباينت آراء عدد من الاقتصاديين بمستقبل قطاع الصناعات المحلية بين امكانية تأهيله او تحويله نحو الاستثمارات الاجنبية على وفق رؤيتهم للطريقة المثلى لاستخدام في النهج الرامي الى تطوير الاقتصاد الوطني والنهوض به.

ويرى البعض ان توجيهه نحو الاستثمار السبيل الامثل للنهوض بواقع الصناعة الوطنية فيما يرى معارضون لهذا الرأي ان ذلك يعد هدراً للمال العام وتدمير للبنى التحتية وضياعا للامكانيات والكفاءات الصناعية المحلية.

وقال الدكتور صلاح عبود استاذ الاقتصاد الصناعي في جامعة بغداد: ان نظرية الاستثمار في قطاع الصناعات المحلية العراقية ضمن مبدأ اقتصادي وصناعي معروف عالميا ومتداول في معظم الدول الصناعية المتطورة في العالم ستحقق نجاحات باهرة في هذا المجال مطالباً القائمين على هذا الموضوع العمل على وفق هذه النظرية، وهي تمثل ركناً اساسياً من اركان النهج الاستثماري في قطاع الصناعة وهو مبدأ مهم من مبادئ السياسة الاقتصادية الناجحة في ادارة دفة المشاريع الصناعية الكبيرة.

وبيّن ان ذلك يعد من افضل الحلول المطروحة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي خلال المرحلة الراهنة، وذلك لأن المشكلة الحقيقية التي تعرض العمل بأي مشروع من المشاريع الكبيرة ليس عدم توفر الاموال الكافية بل انعدام وجود الآليات الحديثة والمعدات المطلوبة للعمل بأي مشروع من المشاريع وتوفر الخبرات البشرية ووجود التقنيات الحديثة ووسائل التكنولوجيا الحديثة، ومن هنا يأتي دور الاستثمار ضمن مبدأ المشاركة لإكمال العمل بتلك المشاريع وانجازها ضمن المدة الزمنية المحددة وخلاف ذلك يعني بقائنا ندور في دائرة أو حلقة مفرغة.

ولفت الى ان الدليل على ذلك بقاء الكثير من المصانع المحلية تعمل لغاية الان بمعدات قديمة وقابليات بالية ومستهلكة وقدرات متواضعة وبسيطة وعدم اطلاعها على التطورات الحاصلة في العالم وابتعادها عن المشاركة في الدورات التطويرية داخل وخارج العراق والاحتكاك بمنشآت صناعية عالمية متطورة في هذا المجال، وعدم وجود كوادر فنية او هندسية جديدة والاقتصار على الكوادر القديمة وعدم قيامها بتوظيف كوادر جديدة واستيعاب قوى العمل الموجودة في البلاد والتخفيف من حدة البطالة المنتشرة حاليا.

ورأى الخبير الصناعي في وزارة الصناعة لؤي البيضاني ان الاستثمار هو الحل الوحيد للنهوض بواقع الصناعة المحلية كونه يعد المجال الاوسع في استيعاب قوى العمل الموجودة حاليا والقضاء على البطالة ونقل التقنيات الحديثة في العمل الى الكوادر والملاكات الفنية والهنسية المحلية وزيادة مستويات الانتاج.

وقال ان توجه الدولة نحو الاستثمار في قطاع الصناعات يجعلها تضع جهودها كاملة نحو قطاع الخدمات وتطويره في عموم المحافظات كونها لا تحتاج الى اموال طائلة كما هو الحال في تأهيل قطاع الصناعات المحلية، والاستثمار من افضل الحلول خاصة للمصانع التي تمتلكها الدولة لكون المستثمر يقدم خطة لتطوير المصنع وتأهيله وبالتالي زيادة طاقاته الانتاجية مع توفير جميع مستلزمات العمل وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية من دون ان يكلف الدولة مبالغ تذكر لكونها متعاقدة معه في هذا الجانب ومتعهدة بتوفير البنى التحتية لهذا القطاع بالكامل وهو لايمتلكه اي مستثمر الذي سيسهم في تطوير المنشآت الصناعية والتي ستؤول بعد انقضاء مدة العقد الى الدولة مجددا وهي في افضل حالتها ومحققة لانتاج يفوق قدراتها لسنوات طويلة.

واوضح ان قطاع الصناعة الوطنية من اهم القطاعات الاقتصادية والاكثر حيوية من دون القاء الغبن على القطاعات الاخرى الزراعية والخدمية وغيرها، بدلالة ان قطاع صناعة النفط لا يزال يحتل المرتبة الاولى والوحيدة في مجمل القطاعات المكونة للاقتصاد العراقي الرافد للميزانية المالية العامة للدولة العراقية، وهذا لا يعني البقاء ضمن هذه السياسة الاقتصادية لوجود مخاطر كبيرة تضر بالاقتصاد الوطني من جراء اعتماد مصدر قطاعي وحيد للميزانية المالية وموارد الدولة المادية.

وأكد ان الاستثمار لا يفهم منه خصخصة المصانع الحكومية بل اعادة تأهيلها وادامتها لتصبح قادرة على المنافسة محليا وعالميا، لاسيما ان العراق مقبل على مرحلة جديدة من الانفتاح التجاري والصناعي والاقتصادي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية خلال السنوات المقبلة، خاصة ان الكثير منها اصبح لا يواكب التطور الصناعي العالمي ورداءة المنتج وعدم وجود العامل التشجيعي والحافز لدى العامل في المصانع الحكومية الذي اصبح اشبه بموظف اداري يقبض راتبه في نهاية الشهر من دون الرغبة في العمل الحقيقي والابداع في الانتاج، وعدم ادخال الطرق العلمية في وسائل الانتاج واعتماد الطرق التقليدية القديمة في العمل.

وبيّن ان الكثير من مصانع وزارة الصناعة والمعادن تعرضت الى الدمار والاضرار الكبيرة التي لحقت بها من جراء الاحداث في السنوات الاخيرة الماضية مما جعلها تصبح خارج العملية الانتاجية والصناعية الامر الذي يتطلب سرعة تأهيلها وعودتها الى سابق عهدها، وهو ما يبرر التوجه نحو الاستثمار والاعتماد عليه في عملية تأهيل تلك المصانع والشركات، خاصة امتلاكها لأموال كبيرة تمكنه من اعادة تأهيلها وعودتها الى مجال المنافسة مع القطاع الخاص من جهة والشركات الصناعية الاجنبية من جهة اخرى.

الاستثمار لا يتعارض مع خطط التنمية..

فيما قال احمد حسين البهادلي الخبير المالي في شركة السحاب للتحويل والتأمين المالي ان الاستثمار لن يؤثر كثيرا في خطط التنمية ولا يتعارض معها بل هو مكملا لها وجزءا اساسيا في اجندة عملها للمرحلة المقبلة، لاسيما انه سيعمل على اعادة الوجه الحقيقي للصناعة المحلية ويضعها في مصاف القطاعات الحيوية في الاقتصاد المحلي وركنا اساسيا ضمن خططها التنموية في جميع المجالات، من خلال تشغيل الايدي العاملة والقضاء على البطالة بكل انواعها واستخدام للتقنيات الحديثة المعمول بها عالميا، على ان يتم ذلك من خلال آليات معينة وسياقات محددة للقيام بمشاريع استثمارية تسهم في النهوض بقطاع الصناعات المحلية.

بينما يقول مدير التنمية الصناعية بوزارة الصناعة والمعادن عباس نصر الله ان هناك عدة مقترحات من الواجب اتخاذها للنهوض بالقطاع الصناعي الخاص وتطويره للقيام بدوره الحقيقي وممارسة دوره المطلوب والمساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني وقيادته، والتي تتمثل في توفير مصادر التمويل وبشروط ميسرة واعادة بناء المجمعات الصناعية الحالية وبناء مجمعات صناعية جديدة في بغداد والمحافظات وتأهيل البنى التحتية بشكل متكامل وانشاء مجمعات ومدن

صناعية انموذجية في البلاد، وأخذ الامر بجدية من خلال تخصيص ميزانية لتلك المشاريع، كما يتطلب ذلك وضع السياسات والتشريعات الخاصة بمنع التدفق العشوائي للسلع والبضائع من خارج العراق والاستيراد غير المنضبط من خلال تفعيل دور الجهات الرقابية كالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والهيئة العامة للكمارك والرقابة الصحية ودوائر الأمن الاقتصادي، وكذلك تشريع وتنفيذ قوانين ذات الصلة بالموضوع.

واضاف ان هناك حلول سريعة من الضروري امداد تلك المجمعات الصناعية بالطاقة الكهربائية وكذلك استثنائها من القطع المبرمج خاصة خلال ساعات العمل اليومية على اقل تقدير، بهدف دعم القطاع الصناعي وتخفيف بعض العبء عنه وتحقيق الهدف العام من وراء ذلك وهو النهوض بواقعه ليأخذ مكانته الحقيقية من جديد، كما ان الصناعة العراقية بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص تعرض لنكسات متعددة ابتدأت بقرارات التأميم في بداية العقد السبعيني من القرن الماضي مرورا بالحرب العراقية الايرانية في ثمانينات القرن ذاته وفرض الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي في تسعينيات القرن العشرين في اعقاب غزو الكويت وانتهاءا بالظروف الصعبة التي تلت سقوط النظام السابق والتي ادت الى تدهور قطاع الصناعات العراقية بشكل كبير.

وتابع لقد تبنينا مشروع قانون السماح للمستثمر الاجنبي للاستثمار في القطاع الصناعي، اضافة الى القانون الحالي، والسماح بزيادة الاعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل، والمديرية معنية بذلك من خلال متابعة المشروع الصناعي في العراق ودور القطاع الخاص فيه ابتداءا من منح الاجازة لممارسة مشروعه الصناعي المطلوب، مرورا بالتشغيل والتنفيذ بعد استحصال شهادة التأسيس والعمل ضمن النطاق التجاري والاستمرار بذلك طيلة عمر المشروع بالتنسيق مع الجهات القطاعية الاخرى ذات الصلة بالموضوع والتي لها علاقة بإنشاء وتشغيل القطاع الصناعي مثل الدوائر البلدية وعقارات الدولة لتخصيص الارض المناسبة لإقامة المشروع الصناعي ودوائر البيئة والوحدات الادارية الخاصة لمطابقة المشروع الصناعي للشروط الواجب توفرها مع دوائر الكتّاب العدول لتسجيل المشروع باسم صاحبه والتوثيق ومع الدوائر الصحية فيما يخص الصناعات الغذائية والكيمياوية مع وزارات الدولة الاخرى فيما يتعلق بتجهيز المشاريع الصناعية المجازة بمتطلبات عملها وتجهيزها بالمواد الاولية ومساعدتها في ذلك في حال توفرها لدى الجهات الحكومية على سبيل المثال تقوم دوائر وزارة النفط بتجهيز المحروقات لاصحاب المشاريع الصناعية لصناعات البلاستيك وكذا الحال بتجهيز مواد البتروكيمياويات وتجهيز مادة الامونيا لمعامل الثلج ايضا.

فيما يقول الخبير الاقتصادي ضياء الرفيعي ان عرض المنشآت الصناعية امام الخصخصة والاستثمار برغم وجود الكثير من الكفاءات والامكانيات الوظيفية والقدرات الفنية في تلك المنشاءات الصناعية ممن لها خبرات وقابليات في اعادة تأهيل تلك المصانع ومسيرة حافلة بالعمل الدؤوب الذي شهد الكثير من الانتكاسات في العمل والتي تم التغلب عليها من دون اللجوء الى الخصخصة او الاستثمار، بدلالة ان المنتجات والسلع الموجودة في الاسواق لا تحمل المواصفات العراقية القياسية بل انها ذات مواصفات ردئية على خلاف المنتجات التي كانت تصنعها المصانع العراقية الذي كان ينافس المنتج العالمي ويتغلب عليه في بعض الاحيان والذي كان يخضع لشروط جهاز التقييس والسيطرة النوعية، وما خروجه من دائرة المنافسة مع المستورد الردئ الا بسبب رخص قيمة الاخير والذي لا يحمل اية مواصفات جيدة.

ويضيف ان الحكومة لو استطاعت توفير ميزانية مالية وتخصيصات مناسبة لوزارة الصناعة مع الاعتماد على الكفاءات والخبرات الصناعية المحلية لتمكنت الاخيرة من النهوض بواقع مصانعها وشركاتها الانتاجية وتأهيلها بالشكل المطلوب من دون الحاجة الى الاستثمار او التوجه نحو خصخصة القطاع الصناعي الحكومي وتسليمه الى القطاع الخاص، خاصة اذا كانت الميزانية الخاصة بوزارة الصناعة لا تنسجم مع امكانيتها وحجم شركاتها ومصانعها المنتشرة في عموم المحافظات ودورها المطلوب في العملية الاقتصادية للبلاد وتوفير موارد مالية كبيرة للعراق خلال المرحلة الراهنة والمستقبلية.

اقتصاديون: السوق المحلية مناخ جاذب للمستثمرين خلال المرحلة الراهنة والمستقبلية

بغداد/ علي الكاتب

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين ان السوق المحلية اصبحت مناخا جاذبا للمستثمرين والشركات الاستثمارية في جميع القطاعات سواء كانت الزراعية او الصناعية او التجارية او المصرفية او الخدمية وغيرها، لما يمثله من فضاء رحب يحتوي الكثير من الامكانات الاقتصادية التي تحقق الربحية في الجوانب الاستثمارية، مع تحقق فسحة من المستوى الامني المطلوب للنشاط الاستثماري ووجود قطاعات متهالكة بحاجة الى التأهيل من جديد.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة افق النور للاتصالات والبرامجيات ان هناك توقعات بجذب السوق المحلية للكثير من الاستثمارات الاجنبية خاصة في مجال عمل التقنيات الحديثة والبرامجيات بعد الانفتاح الكبير للبلاد على العالم ووجود فرصة كبيرة للعمل بهذا الجانب الحيوي الذي لايزال العراق لم يحقق المستوى المطلوب في مواكبة دول العالم الاخرى المتطورة في هذا المجال، فضلا عن تدفق الاستثمارات ورؤوس الاموال الى مجالس ادارات الشركات المالية والبورصات والمصارف الخاصة بشكل مباشر وغير مباشر، لاسيما بعد قيام مستثمرون اجانب بشراء اسهم كثيرة في بورصة العراق في العام الماضي ٢٠١٠ وتوقعات باسهامات اكبر خلال السنة الحالية ٢٠١١.

واضاف ان الاحداث التي تدور في البلدان القريبة والمجاورة للعراق تزيد من رجاحة كفة السوق العراقية على جذب الاستثمارات اليها خلافا للفترة الماضية والتي كان لا احد يفكر بالاستثمار في العراق والذي يشهد تحسنا امنيا ملموسا مع مرور الايام وقلة تأثر اسواق التجارة والمال وقطاع المصارف بالازمات الاقتصادية العالمية التي تحدث بين الحين والحين، مما يجعله سوق يفضله الكثير من المستثمرين والشركات العالمية الكبرى، مع الحاجة بالمقابل من قبل الجهات الحكومية إلى تأهيل قطاعاتها المختلفة بعد تعرض البنية التحتية المتهالكة الى الدمار الكبير الذي طالها خلال السنوات الماضية، وتأخر عملية تأهيلها والنهوض بمستواها ضمن الامكانات الحالية وتراجع مستويات الاداء وقلة التخصيصات المالية برغم الميزانيات الانفجارية وضخامة التخصيصات المالية للمشاريع خاصة للحكومات المحلية واتساع الفجوة بين العراق ودول العالم.

فيما قال الخبير الاقتصادي رياض مهدي ان الإصلاحات المؤسسية ذات الجوانب التشريعية والإجرائية التي تتضمن القيام بإصلاحات في ادارات الاعمال لعموم القطاعات الانتاجية والتجارية وغيرها، إضافة إلى تسهيلات ضريبية وقطاعية فضلا عن تطبيق حزمة من المساعدات مالية حكومي من شأنها زيادة جذب المستثمرين للسوق العراقية، الى جانب القيام بعقد الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والتجارية مع الدول المجاورة وغيرها من دول العالم الاخرى لضمان توفي المناخ المناسب للاستثمار في البلاد، وتشجيعه وحماية الاستثمارات فيه، ومنع الازدواج الضريبي وتحقيق النشاط الترويجي للاستثمار، ضمن خطط طموحة خاصة في مجالات الطاقة الكهربائية والنفطية والخدمات واعادة تأهيل البنى التحتية.

واكد ان وجود خطط استثمارية لمشاريع تقدر بمليارات الدولارات من شأنه زيادة اعداد المستثمرين والشركات الاجنبية في العراق، إلى جانب ظهور مصدرين عالميين جدد للاستثمار في الدول العربية ومنهم الصين والهند وماليزيا خاصة في مجالات النفط والغاز والتعدين والسياحة الدينية وغيرها، الى جانب توقعات بنمو دور صناعة الضمان في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المحلية حيث يتوقع ارتفاع مستويات الطلب على الحماية التأمينية من قبل الشركات والمصارف والمقرضين في جميع المشاريع الحيوية للمحافظة على السيولة النقدية اثناء تنفيذ تلك المشاريع.

من جانبه اشار الدكتور ابراهيم فهد التدريسي في جامعة النهرين الى ان جميع المعطيات والنتائج الموجودة حاليا سواء في توجه الحكومة العراقية نحو إيجاد بدائل للنفط من خلال التوجه إلى قطاعات أخرى مثل الصناعة والاستثمار في زيادة واردات الدولة وكذلك محاولاتها المستمرة لتعديل قانون الاستثمار من خلال وضع نصوص قانونية تشكل عاملا جاذبا للاستثمارات الأجنبية سوف تساعد على التقليل من البطالة الموجودة حاليا، فضلا عن أن الأزمة العالمية المالية والاقتصادية اصبحت تمثل مؤشرا إيجابيا للسوق العراقي من خلال ما يشكله من منفذ لكبرى الشركات العالمية لتعويض جزء كبير من خسائرها المتحققة من جراء تلك الأزمة، والتوجه الحكومي نحو إصدار قانون يحمي المنتجات المحلية، والقيام بترشيد الميزانيات المالية السنوية بأنواعها للاسهام في عملية النهوض بالاقتصاد العراقي، والاستقرار النسبي لاسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي والمحاولات للتقليل من التضخم الذي يصيب العملة العراقية بين الحين والحين.

وقال بالرغم من مرور فترة جيدة للسماح للمستثمرين الأجانب في التداول في سوق العراق للأوراق المالية، ألا أنه لا يزال دون مستوى الطموح لأسباب منها ضعف حركة السوق الإعلامية وعدم قدرة شركات الوساطة العراقية على إيجاد الصيغة الملائمة لجذب المستثمرين الأجانب للسوق خلال الفترة الماضية والراهنة وعدم وضوح مدى الرؤية لدى البعض في معرفة السوق العراقية وامكانيتها ومستوى التطور الحاصل في حركتها التجارية ونجاح عمل شركاتها العاملة في شتى الميادين، وهشاشة الاوضاع الامنية وحدوث خروقات بين الحين والحين، الامر الذي جعل المستثمر الأجنبي يخاف ويتردد من المخاطرة في العمل بالسوق العراقية، وبخلاف ذلك فأن مستوى الاستثمار الأجنبي في سوق العراقية للأوراق المالية سيشهد تطورا كبيرا على المدى القريب وتحديدا بعد مضي مدة لا تتعدى الخمس سنوات على المدى البعيد او المتوسط.

واضاف ان البورصة العراقية التي بدأت نشاطاتها في ٢٠٠٤ تعد من اهم المجالات الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات الاجنبية ورؤوس الاموال اليها باعتبارها موقعا رأسماليا نادرا في بلد تهيمن عليه الشركات الحكومية لحد الان، خاصة بعد تحولها من التداول اليدوي الى الالكتروني عبر شاشات الكترونية عملاقة في ٢٠٠٩، والتي تفتح للتداول لساعتين يوميا كل خمسة ايام من الاسبوع، فيما ويعد قطاع البنوك هو الاكبر في البورصة والتي تتواجد فيها شركات صناعية وزراعية وتأمين وفنادق ويبلغ اجمالي الاسهم المدرجة في البورصة ثلاثة مليارت دولار من المتوقع زيادتها خلال الفترة المقبلة.

الاقتصادي | العدد (2037)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) شباط 2011

البيئة الاستثمارية ومقومات التكامل

محمد صادق جراد

لا يمكن الحديث عن الاستثمار دون تكامل البيئة الاستثمارية المناسبة لجلب الشركات والمستثمرين الى العراق فمازالت هذه البيئة تعاني من حاجتها للمقومات الاساسية التي تجعل من الاستثمار مشروعا وهدفا للشركات العالمية والمحلية.

وفي قراءة سريعة لموازنة ٢٠١١ نجد ان معظمها كانت تشغيلية وتم تخصيص الأموال في الجانب الاستثماري بما لا يتلاءم مع مستوى الطموح لاعمار العراق والنهوض بالمشاريع التي يحتاجها البلد ما يجعلنا بحاجة للاستثمار الأجنبي حيث تطمح الحكومة العراقية الى جلب استثمارات بحوالي ٦٦٠ مليار دولار في محاولة لجعل هذا العام عام الاستثمار في ظل التحسن الأمني الكبير الذي تشهده البلاد.

ولكن يبدو ان الملف الأمني لم يكن العائق الأكبر لعدم قدوم الشركات الاستثمارية الى العراق فلقد اصطدمت تلك الشركات بمشاكل عديدة بالرغم من إصدار الحكومة لقانون الاستثمار رقم ١٣لعام ٢٠٠٦ والذي كان من المفروض ان يوفر الحماية الكافية والتسهيلات اللازمة لعمل هذه الشركات وهو ما يبحث عنه المستثمر الأجنبي والمحلي في بلد يشهد تجربة حديثة وقوانين ما زالت قاصرة تجعل المستثمر يتوجس خيفة من الإقدام على تشغيل أمواله في ظل وجود مشاكل ومعوقات أخرى لم تنجح الحكومة والبرلمان في إيجاد التشريعات الكفيلة بحلها.

ومن هذه المعوقات عدم وجود البنى التحتية التي تساعد المستثمر وتشمل شبكات المجاري والصرف الصحي والماء والكهرباء.إضافة الى ضعف التشريعات حيث تعاني الهيئة الوطنية للاستثمار من قيود بعض القوانين القديمة وتطالب السلطة التشريعية بتعديل قانون الاستثمار ليكون ساريا على جميع القوانين التي تكبل عمل الهيئة وتقف امام جلب المستثمرين الى العراق.

ومن المعوقات الأخرى كما يرى المراقبون هو وضع الدولة لموازنة ستراتيجية يذهب ما يقارب ٨٠٪ منها الى النفقات التشغيلية وهذا يؤثر بدوره على الجانب الاستثماري كما أسلفنا.

ولقد واجه الكثير من المستثمرين مشاكل جديدة غابت عن ذهن هيئة الاستثمار تتعلق بعائدية الأراضي وملكيتها حيث اختلفت الوزارات والهيئات على عائدية هذه الأراضي إضافة الى تعدد مصادر القرار ما بين المحافظات والحكومة المركزية

ومن الجدير بالذكر ان الكثير من المسؤولين في المحافظات تغيب عنهم الخبرات الكافية في مجال قانون الاستثمار وقانون ملكية الأراضي ما يشكل مشاكل كثيرة للمستثمر ونستطيع هنا ان نذكر مثالا عن غياب ثقافة الاستثمار من خلال ما حدث لشركة الباز اللبنانية للاستثمارات والتي هددت بإيقاف مشاريعها في محافظة ذي قار والانسحاب منها، بسبب ما وصفته بالمعرقلات البيروقراطية ونكوث هيئة استثمار المحافظة بوعودها التي كانت قد أطلقتها للمستثمرين.وقال رئيس مجلس إدارة شركة الباز اللبنانية للاستثمارات العقارية محمد سعد في تصريحات صحفية إن شركته كانت أبرمت مذكرة تفاهم مع هيئة استثمار ذي قار بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١ لبناء مجمع سكني في مدينة الناصرية.

وأوضح إن شركته فوجئت بعد ذلك بعد تقديمها للتصاميم الأولية بتغيير مكان المجمع السكني من صوب الشامية إلى ارض مجمع الأحرار في صوب الجزيرة، ما اضطرها لتغيير التصاميم.

وبـيّن إن هيئة استثمار ذي قار نكثت بعد ذلك بوعدها تمليك الأرض للشركة حيث قدمت ارض مملوكة لمديرية بلدية الناصرية ورغم ذلك فقد أنفقت الشركة أكثر من خمسة ملايين دولار لغاية الآن على أمل التمليك في وقت لاحق حسب وعود الجهات الرسمية بما فيها تعهد محافظ ذي قار في يوم ٢٠١٠/٣/١٦ عند وضع الحجر الأساس للمشروع وهو الأمر الذي لم يطبق لغاية الآن.

وأشار إلى إن الشركة عانت كذلك من مشكلة أخرى وهي عرقلة دخول آلياتها إلى العراق موضحا انه طالب هيئة استثمار ذي قار في ٢٠٠٩/١١/١٧ بدخول آلاليات والمعدات ولكن لم تستجب الهيئة، فضلا عن عرقلة دخول الكوادر الفنية التي تعمل على تلك المعدات.

وذكر إن الشركة خاطبت هيئة الاستثمار بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦ طالبتها فيها مجددا بشحن المعدات والآليات بيد إن الهيئة لم تحرك ساكنا ما اضطر الشركة إلى الاتصال بصورة شخصية بالهيئة العليا للاستثمار ونائب المحافظ حسن العيوس لدخول المعدات وهو الأمر الذي تطلب ٣٥ يوما لدخولها.

من خلال هذا المثال نكتشف قصور الخبرات والقوانين في تسهيل عمل هذه الشركات التي تبحث عن البيئة الاستثمارية المناسبة والتي يجب ان تتوفر فيها العديد من المتطلبات كالبنية التحتية المناسبة والاستقرار الأمني والتشريعات والقوانين التي تكفل تسهيل عمل الشركات إضافة إلى توفير تفاصيل أخرى تعد من شروط البيئة الاستثمارية المثالية كتسهيل دخول وخروج المعدات والأشخاص والأموال وتنظيم عمل المصارف وشركات التأمين بما يخدم الإطار العام للطموح الاستثماري في العراق وبهذا نكون قد وفرنا بيئة استثمارية مناسبة لدخول الشركات التي يرتبط مجيئها بتحقيق أحلامنا ببناء عراق جديد تتوفر فيه فرص العيش الرغيد.

القمة الاقتصادية العربية.. هل عالجت مشاكلنا؟

إيمان محسن جاسم

قليل من العرب كمواطنين أهتم بالقمة الاقتصادية العربية التي عقدت في شرم الشيخ المصرية وناقشت جملة من الملفات منها تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع الاستثمارات العربية وتفعيل دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة ورفع القدرات البشرية للمواطن العربي والخدمات الصحية والحد من البطالة وتمكين دور المرأة العربية في المجتمع والنهوض بالشباب العربي والأمن الغذائي والمائي والنقل والربط الكهربائي وتحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كما تبحث تأكيد أهمية دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون العربي الدولي وتدعيم جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

والذي يعيد قراءة هذه الملفات الكبيرة والمهمة يتبادر إلى ذهنه بأن ثمة حلولا كثيرة ستجد طريقها لعالمنا العربي واقتصاديات دوله التي تعاني أزمات كبيرة، خاصة وإن هنالك تفاوتا كبيراً بين الدول العربية من حيث تركيبة الاقتصاد لكل دولة، ناهيك عن الرؤية الاقتصادية المتباينة هي الأخرى من نظام سياسي إلى آخر، وبالتالي فإن مقومات نجاح القمم الاقتصادية العربية تتضاءل لعدم وجود قواسم مشتركة بين الدول في هذا المجال.

يضاف إلى ذلك عدم إدراك الزعامات العربية لمفهوم الشراكة الاقتصادية وهذا ما دفع وزير الخارجية المصري للقول إن القمة ستركز على دفع الدول العربية التي لم تقدم الدعم المادي لصندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم حصصها في الصندوق، وإكمال المبالغ المتبقية له، تمهيداً لإطلاقه. وهذا يعني إن هنالك دولا عربية عديدة لم تساهم أو تشارك في أهم فقرة من فقرات القمة التي أقرت في قمة الكويت الأولى وهي إنشاء صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل تخفيف نسبة العاطلين عن العمل في الدول العربية والتي تزداد سنويا وأخذت أبعادا كثيرة في الآونة الأخيرة خاصة مع تفاقم أحداث تونس والجزائر وانتقال عدواها لبلدان عربية أخرى مثل الأردن واليمن ومصر.

والمشاكل الاقتصادية في الوطن العربي ليست مقتصرة على البطالة ونسبتها وحالات الفقر وتراكمها، بل هنالك مشاكل أكثر منها كالأمن الغذائي وحرب المياه، ناهيك عن المشاكل السياسية الأخرى سواء في لبنان أو السودان أو الصومال واليمن وغيرها، وكل هذه تنعكس على الوضع الاقتصادي بصورة كبيرة جدا.

ومهما تكن القضايا الاقتصادية التي ناقشها القادة العرب فإن الغاية الأساسية وهي إيجاد تكامل اقتصادي عربي تبدو بعيدة جدا في ظل محاولة البعض تسييس القمة الإقتصادية خاصة بعد أحداث تونس وما تركته من تداعيات كبيرة على النظام السياسي العربي الذي بات يشعر بأن الأخطار تحدق به من جميع الجوانب ولم يعد قادرا على مواجهتها خاصة ما يتعلق منها بالحريات وقمعها، والفساد ونهب الثروات خاصة وإن وثائق موقع ويكيليكس كشفت الكثير من هذا، وعملية نهب أموال الشعوب العربية مستمرة، وآخرها ما أخذته معها زوجة الرئيس التونسي بن علي في رحلة هروبهما خارج تونس والتي تقدر بمليارات الدولارات كان من المفروض أن تصرف على الشعب.

لهذا فإن المواطن العربي وخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية كبيرة لم يعر أية أهمية لهذه القمة ولم ينظر لبيانها الختامي وتوصياتها التي لا تختلف كثيرا عن القمم السياسية وباتت لازمة يعرفها الجميع.

والسبب في هذا يكمن في أن ما ينتظره العاطل عن العمل أفعال واقعية ملموسة تلامس واقعه وليست مجرد خطابات نارية أشبه ما تكون بالحقن المهدئة.

ولو نظرنا لحجم الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي سنجد إنها لا تتعدى ما نسبته ١٠٪ من نسبة استثمارات العرب في أوروبا وأمريكا أو جنوب شرق آسيا، وهذا متأت من عدم ثقة المستثمر العربي بالنظم السياسية العربية وقدرتها على حماية أمواله من جهة ومن جهة ثانية حالات الفساد الكثيرة جدا في البنية الإدارية للدول العربية.

ويمكننا القول بأن القمة العربية الاقتصادية لم تستطع أن تكون اقتصادية بحتة وأن تؤسس لمشروع اقتصادي عربي يتناسب والقرن ٢١ وما يتطلبه من معرفة دقيقة بالمشاكل الاقتصادية وإيجاد المعالجات الصحيحة لها وفتح آفاق أكبر من أجل استيعاب الأيدي العاملة والطاقات، بل لم نجد من يناقش مسألة هجرة العقول العربية لأوروبا وأمريكا، هذه العقول التي من شأنها أن تضع مزيدا من خطط إنقاذ اقتصاديات الدول العربية التي ما زالت تدار بعقليات بالية، وترسم سياسات اقتصادية غير مجدية وتضع موازنات سنوية عشوائية لا تقود إلا إلى مزيد من الفوضى والتضخم.

قمة دافوس والبحث عن المعالجات

علي نافع حمودي

العلامة المميزة التي خرج بها كل من تابع الدورة الحادية والأربعين لمنتدى دافوس الاقتصادي هي سيطرت أجواء من العجز على هذه الدورة مع استمرار انقسام صناع القرار في العالم بشأن معالجة مشكلات الدين والاحتباس الحراري والأمن الغذائي أو موجة الاحتجاجات المتزايدة في الشرق الأوسط هذه الاحتجاجات التي لها أبعادها الكبيرة على قضايا كثيرة أهمها بالتأكيد الاقتصاد.

ولو أمعنا النظر بكلمة الأمين العام للأمم المتحدة الذي نلخصها بمقولته التي تحمل صفة التحذير حيث قال"إن موردنا الأكثر ندرة هو الوقت"، وخرج عن تحفظه ليطلق نداء تحذير بقوله"إن الوقت يداهمنا بشأن التغير المناخي والطاقة النظيفة". وهذا التحذير بحد ذاته يمثل بأن العالم بات يعيش أزمات كثيرة لا يمكن الخروج من أزمة إلا للدخول في أزمة جديدة، خاصة وإن الدورة الحالية عقدت في ظل أجواء مشحونة بالتوتر في مصر انعكست على دولا عديدة في أوربا وأمريكا والخليج العربي.

يضاف إلى هذا كله أن مقررات عام ٢٠١٠ لمنتدى دافوس لم تجد أي تقدم يذكر حيث إن إعمار هاييتي فشل وأضيفت مشاكل أخرى لهذا البلد عبر انتشار الأمراض التي أودت بحياة آلاف الأشخاص، والحرب لم تخف وطأتها في أفغانستان والشرق الأوسط في طريق مسدود مع خطر تجدد الاضطرابات في لبنان، فيما تستمر إيران في موقفها المتشدد لجهة برنامجها النووي وتصاعد موجات الاحتجاجات الشعبية في الكثير من بلدان هذا الشرق الذي يعاني من البطالة والنظم الاستبدادية وضعف الرؤية الاقتصادية والمعالجات لها.

وفي الجانب الثاني نجد بأن الصين والهند الصاعدتان بقوة عبر برامج اقتصادية ناجحة وتجارب متميزة، فقد أظهرتا من خلال حضورهما القوي انزلاق القوة الاقتصادية العالمية باتجاه آسيا وبالتحديد اتجاه الصين والهند.

وقد أبدى الصينيون تعاوناً من خلال قبولهم بالمساهمة في إطار مجموعة العشرين التي سيتولى رئاستها هذه السنة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، في توازن عالمي أفضل للمبادلات والاستثمارات، ووعد وزير التجارة الصيني تشين ديمينغ بزيادة الواردات الصينية في إطار إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي الذي طال انتظاره هذا التوازن الذي سعى إليه الكثيرون في قمة العشرين الماضية.

وفي جانب أوربي مهم جدا نجد بأن الأوربيين أكدوا من جديد على التزامهم لصالح اليورو كعملة لهم، لكن الأوربيين يبدون منقسمين بشأن الحلول الواجب اعتمادها للانتهاء من أزمة الديون التي اندلعت العام الماضي في اليونان وأيرلندا.

ودعت المستشارة الألمانية ميركل إلى التشدد والانضباط غداة دعوة إلى التضامن أطلقها رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو الذي شدد خصوصاً على ما فعلته اليونان بألم لتلبية مطالب شركائها و"صندوق النقد الدولي". وربما هذا ما دعى ميركل للتشديد والانضباط كون ما يحدث من أزمة في أي بلد أوربي تتأثر باقي منطقة اليورو به بشكل مباشر وربما كبير.

وفي مواضيع التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا والمناخ والطاقة والأمن الغذائي وضبط أسعار المواد الأولية خصوصاً الزراعية- التي وضعها ساركوزي في طليعة أولوياته في إطار مجموعة العشرين- لم يحقق صناع القرار الذين جاءوا من العالم أجمع أي تقدم على ما يبدو طوال المناقشات.

صحيح حصل إقرار بوجوب إنهاء نمط الاستهلاك بلا حدود في العالم المتطور، لكن لا يمكن مطالبة البلدان النامية بالتراجع عن تطلعها إلى الازدهار.

وما يمكن قوله بأن دافوس ٤١ عقد في ظل تفاقم أزمات كثيرة جلها اقتصادية مع غياب تام للحلول أو أشباه الحلول التي من شأنها تحقيق نقلة في مستويات المعيشة في الكثير من الدول لا سيما الشرق أوسطية التي تتراكم فيها المواد الأولية الخام كما تتراكم المشكلات الاقتصادية وتتفاقم بشكل كبير.

الاقتصادي | العدد (2037) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) شباط 2011

الآثار الاقتصادية لقانون التعرفة الكمركية.. مسؤولية من؟

د. كمال البصري

من المتوقع أن يبدأ العمل بتطبيق قانون التعرفة الكمركية من شهر شباط القادم. وينص القانون على فرض رسم جمركي على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد على (٢٠ ٪) من قيمتها، مؤكدا ان العينات والنماذج التي ليس لها قيمة تجارية تعفى من رسم، كما راعى القانون في تطبيق احكامه التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته على السلع المستوردة لاغراض مشاريع الاستثمار حصرا. ان القانون من الناحية النظرية يجب ان تكون له انعكاسات على: توجيه سياسة الاستيراد بالشكل المناسب لجهود التنمية وبما يكفل حماية المنتوج الوطني ورفع ايرادات خزينة الدولة، الا ان له آثار اخرى تتجسد في رفع تكاليف الانتاج وكلفة المعيشة.

ولا جدل في ضرورة ان يكون للعراق قانون للتعرفة الكمركية. الا ان هناك تساؤلات مشروعة تتمثل بما يلي: اذ كان الهدف من القانون هو حماية المنتوج الوطني وتعزيز ايرادات الدولة، فهل تم احتساب وتقدير الاثار الايجابية والسلبية؟. وبغير هذا الاحتساب وفي ظل الظروف الاستثائية التي يمر بها العراق قد نجد انفسنا كاسب الذي يغامر في ظلمات بحر هائج باحثا عن صيد.

الواقع الاقتصادي وقانون التعرفة: سوف نتناول الواقع الاقتصادي من زاوية الانتاج الصناعي والزراعي وانعكاسات قانون التعرفة عليهما وعلى رفاهية المواطن وعلى ايرادات الحكومة.

فمن الجانب الصناعي: انحسرت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٧٪ إلى ١,٥ ٪خلال المدة ١٩٧٥-٢٠٠٨، ويهيمن القطاع العام على معظم الصناعة العراقية ونسبة ٩٠٪. وان الواقع الحالي لهذه القطاع العام والخاص منه يتلخص:

القطاع العام: وجود ٦٧ شركة عامة تمثل بحدود ٤٠٪ من إجمالي الشركات العامة في الدولة يعمل فيها بحدود (٥٠٠) ألف منتسب وتحوي (٢٥١) معمل منها (١٧٦) معامل عاملة أي ما نسبته (٧٠٪)، اما المتوقفة وهي قيد التأهيل حاليا (١٧) معمل، والمعامل المتوقفة وهي ذات جدوى اقتصادية فهي (٢٣) معمل، والصالحة الا انها متوقفة لعدم جدواها اقتصاديا (١٠) معامل، والمتوقفة ولا جدوى من اعادة تشغيلها فهي (٢٥) معمل.

وان مشكلة الانتاج الصناعي في الغالب تعود الى: عدم قدرة القطاع العام على استكمال تأهيل الشركات، وان نسبة كبيرة من الصناعات لا جدوى من تأهيلها، واخرى لم تشمل بعد بدراسة الجدوى، ونسبة اخرى تعاني من الترهل والتقادم في الاجهزة والمعدات، وضعف القدرات البشرية. أضف الى ذلك استمرار ضعف البيئة الاستثمارية والتي تقف حائلا دون دخول المستثمرين لتأهيل تلك الصناعات.

القطاع الخاص: فأن واقع حال القطاع الخاص يعاني من الضعف والوهن كنتيجة لآثار الحصار والنقص الحاد بالتمويل والفجوة المعرفية- التكنولوجية بالاضافة الى احتكار القطاع العام بعض الممارسات الاقتصادية، وقد ادت هذه العوامل مجتمعة الى ضعف أدائه واصبح لا يشكل في احصاءات ٢٠٠٧ اكثر من ٩٪ من تكوين الرأسمال. وقاد الواقع الحالي للقطاع الخاص الى تردد الجهات الحكومية في الاعتماد عليه (ونحن نشير بذلك الى محافظة بغداد والبصرة). وفي مجال القدرة التنافسية ضمن نطاق الميزة النسبية التي يتمتع بها العراق في المنطقة، لقد بلغ الامر من السوء ان اصبح سعر قنينة ماء صحي المصنع في المعامل الأردنية او الخليجية اقل بنسبة ١٠-٢٠٪ عن سعر مثيله العراقي. ومن الجدير ذكره حاليا لا يتمتع اي من المعامل العراقية بشهادة النوعية العالمية (ايزو)، بل الابلغ من ذلك عدم تمتع معامل تصنيع وتعبئة وتوظيب التمور بشهادة النوعية العالمية (وهي اكثر الصناعات العراقية عراقة). والسؤال هل ان القانون سيعمد على تطور القطاع الخاص في ضوء ما تقدم؟

وتقف بيروقراطية الحكومة امام الصناعات الجديد بصور مختلفة منها عدم توفر الارض لقيام صناعات او نشاطات اقتصادية. يضاف الى ما تقدم ان موضوع الميزة الاقتصادية الانتاجية الذي لم يدرس لحد الآن لكي نستطيع توجيه استخدام التعرفة الكمركية بالشكل المناسب، و لم يدرس تداخل القانون مع التوجهات الخاصة بدخول منظمة التجارة العالمية. وازاء ما تقدم، نتسائل هل ان القانون في الامد القريب سيساهم في تطور سياسة الانتاج الصناعي؟

ومن جانب القطاع الزراعي: انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٨٪ إلى ٣,٥ ٪ خلال المدة (١٩٧٥-٢٠٠٨).

وان مشكلة ضعف الانتاج الزراعي تتجسد في عدة عوامل منها: انحسار الارض الصالحة للزراعة (بسبب الملوحة)، ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب شحة وارتفاع اسعار الطاقة، وضعف البنى التحتية الساندة (الري والتسويق على سبيل المثال)، وعدم توفر السيولة النقدية الضرورية وبدائية طرق الزراعة والحالة التعليمية المتخلفة للمزارعين.

وخير مثال على تراجع الانتاج الزراعي هو ما حصل لانتاجية النخيل، حيث ان المؤشرات الانتاجية بدأت بالانخفاض منذ منتصف الستينات، بعدها جاءت عوامل الحروب والحصار. فقد انخفض مستوى انتاجية النخلة وعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٧ جاءت محافظتي صلاح الدين وواسط بالمرتبة الاولى بواقع ٧٥ و ٧٤ كغم/نخلة على التوالي في حين جاءت المحافظات الاخرى التي ينمو فيها النخيل كالنجف، ميسان، كربلاء، ديالى بمراتب متأخرة وبانتاجية تتراوح بين ٤٤- ٤٨,٥ كغم/نخلة (المصدر: خطة التنمية الوطنية٢٠١٤). ان هذا التباين يعود الى التغيرات التي تعاني منها البيئة الزراعية والمتعلقة بالمياه والملوحة. ورغم الميزة النسبية التي يتمتع بها العراق فقد خسر العراق موقعه في السوق التجارية لصالح السعودية وتونس والجزائر... الخ. ونستشف من ذلك ان تخلف الانتاج لم يكن بسبب سياسة الإغراق التجاري. وما ذكر عن التمور يمتد الى المنتجات الزراعية العراقية الأخرى (التي تتراوح بين القبول وعدمه) حيث تعاني محاصيل الحنطة والشعير من تدني جودتها بسبب ضعف مواصفاتها الانتاجية وقابليتها للتعرض للاصابة بالامراض. اما بقية المنتجات الاساسية كالشلب، الفواكه، الخضر، اللحوم الحمراء والبيضاء، فهي منتجات ذات قدرة تنافسية، لو تم تحسين العمليات الانتاجية والتسويقية. والسؤال المطروح: هل ان القانون سيعمد على تطور سياسة الانتاج الزراعي آخذين بنظر الاعتبار العوامل المشار اليها؟

ومن جانب رفاهية المواطن: فالعراق حاليا يستورد اكثر من ٨٠٪ من المواد الغذائية، واكثر من ٩٠٪ من المواد الرأسمالية. وعلية فان تطبيق القانون يساهم بشكل مباشرة الى رفع تكاليف المعيشة والانتاج وسوف يترتب على ذلك: ضعف القوة الشرائية للمواطن، واتساع رقعة الفقر وعمق الفقر

وارتفاع اسعار المنتجات الصناعية والزراعية، وزيادة الاعتماد على السلع الرخيصة نسبيا ذات النوعية الواطئة. والمستفيد حقا من ارتفاع الاسعار هي الصناعات ذات الانتاجية والنوعية المتواضعة والسلع والمواد ذات المواصفات الرديئة. واذا ما صح هذا التحليل فأن القانون بالتالي سيؤدي الى دعم الصناعة المترهلة على حساب رفاهية المواطن. والسؤال هل ان القانون سيساهم في تطور الرفاهية الاقتصادية في ضوء ما تقدم؟

ومن جانب الايرادات المتوقعة: فأننا نتوقع ان الايرادات سوف ترتفع من ٤٢٠ $ مليون الى ٨٤٠ $ مليون وتساهم في زيادة تنوع الموارد المالية للحكومة. الا ان المشكلة الاقتصادية لا تتجسد في نقص الايرادات، بل كشفت الاعوام الماضية عدم كفاءة استخدام الايرادات وفي انحسار دور القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تساهم في زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي. والسؤال ما هي القيمة الاقتصادية للايرادات اذا ما ساهمت في زيادة تضخم الجهاز الاداري الحكومي ومضاعف البطالة المقنعة.

مما تقدم نجد من الضروري التريث في تطبيق قانون التعرفة الكمركية الى ان يتم استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية للقانون، والتعامل مع القانون كجزء من كل. والكل هو سياسة الاصلاح الاقتصادي بضمنها متطلبات انظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية. ان غياب هذه التقييم قد يدخل الاقتصاد العراقي في متاهات غير حميدة العقبى.

نظام بيع وإيجار عقارات وأموال الدولة لأغراض الاستثمار تشجيع أم نفور للمستثمرين؟

استطلاع/ ليث محمد رضا

كثير هو الجدل الموجود حالياً في الاوساط الاقتصادي بشأن بيع او ايجار عقارات الدولة واموالها ان لم يكن الاكثر تداولاً في تلك الاوساط لما يمثله التعاطي مع هذا الموضوع من اعتبارات عميقة تمثل جوهر الفلسفة الاقتصادية للدولة واتجاهها العام للتعامل مع قضايا الاستثمار والتنمية سيما بعد اصدار مجلس الوزراء نظام بيع وايجار عقارات واموال واراضي الدولة لاغراض الاستثمار رقم ٧ لسنة ٢٠١٠.

قرارات جزئية

الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري قال: انا في تصوري كل الامور المتعلقة بالاقتصاد هي قرارات جزئية ولايوجد سياسة اقتصادية واضحة المعالم او نظرة شاملة لتحسين الوضع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وبخصوص النظام الذي اصدره مجلس الوزراء قال الصوري: هذه القرارات الجزئية لاتصب في مصلحة الاقتصاد العراقي، فالخصخصة وفقاً لسياسات مرسومة مسبقاً لابد ان يتم العمل على الموضوع بشكل يضمن نظرة اقتصادية شاملة وشفافة وشروط اساسية قد تكون لمصلحة افراد معينين كفئة الاغنياء الجدد.

واضاف الصوري: لابد ان يكون الموضوع ضمن تهيئة مناخ استثماري متكامل فلا يمكن حل مشكلة وترك المشاكل الاخرى المتعلقة بالاستثمار سواء من حيث البنى التحتية او الاجراءات التي يتم تطبيقها.

قيم اقتصادية

من جانبه قال: نائب محافظ البنك المركزي الدكتور احمد ابريهي: ان التحفظ الموجود هو فقط على تمليك الارض للاجنبي.

واضاف ابريهي: عندما تملك هذه الاموال للقطاع الخاص يجب ان تراعى المصلحة العامة دون بخس لحق الدولة تحت ذريعة تشجيع الاستثمار والصناعة لان الاموال العامة لا يجوز التصرف بها الا بأسعار عادلة.

وتابع ابريهي: المستثمر لا يمتلك او يؤجر العقارات الا ضمن المصلحة العامة لأن المال العام لا ينقل الى القطاع الخاص الا بسعر معقول وحقيقي.

وقال ابريهي: يفترض تقديم تسهيلات للمستثمر او للقطاع الخاص لكن هذا لا يعني بيع الاملاك العامة بأسعار بخسة او التلاعب بالاسعار وهناك نظم في كل العالم واجراءات لتقديم هذه المساعدة.

واضاف ابريهي: ممكن دعم المستثمر من خلال إعفاء ضريبي او في جزء من سعر الفائدة او قروض لكن ليس بيع المنشأة بأسعار، فيوجد فرق كبير بين التسهيلات والعبث بالقيم الاقتصادية فالممتلكات العامة يجب التصرف بها بمنتهى الحذر ولا تنقل الى القطاع الخاص الا بسعر صحيح.

جدوى النظام

فيما تحدث المستشار في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك د. سالم البياتي قائلاً: أصبح موضوع الاستثمار بشقيه الأجنبي والمحلي موضوعاً أساسياً فأصدار نظام بيع وايجار اموال وعقارات الدولة لاغراض الاستثمار قد يكون لأنجاح العملية لكن السؤال هو هل هذه الضوابط تحقق الغاية وتصب في نجاح عملية الاستثمار وأهدافه وماتستلزمه من تطوير قطاعات البلد؟

واضاف البياتي: سوف يكون هناك مستفيدين من هذا النظام للاستفادة من التسهيلات الممنوحة لإغراض شخصية وبالتالي فأن بيع او إيجار عقارات وأموال الدولة لإغراض الاستثمار تصب في أرباح لأشخاص محدودين وليس لمصلحة الاقتصاد الوطني والتنمية المجتمعية.

وتابع البياتي: من المطلوب ان تكون ثمة لجنة تقيم هذه العقارات بشكل حقيقي وتعيد تقييم درجة الاستفادة بعد فترة لمنع التلاعب بالقيمة ولغرض تفعيل مثل هذه الأنظمة يفترض تشكيل هيئة فنية متخصصة وتكون هنالك رقابة لمنع الفساد او كل ما يضر بالاقتصاد الوطني.

الدولة شركة

اما الخبير الاقتصادي الدكتور ستار البياتي فقال: ان الدولة تشبه أي شركة لديها عقارات واملاك، والمالية العامة او املاك الدولة تسمى الدومين العام واموال المواطنين الدومين الخاص فالدومين العام يتضمن املاك الدولة بشكل عام بما فيه الانهار والشوارع والممتلكات حسب السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

واضاف البياتي:اذا ما ارتأت ووجدت من خلال الدراسة ان هذه الاملاك لا تتم الاستفادة منها بشكل جيد ولاتحقق ايرادات جيدة فتلجأ في بعض الاحيان الى بيعها او الى استثمارها في الحقيقة من خلال نظام المساطحة على سبيل المثال وهو احد الانظمة المعمول بها فتكون قطعة ارض يبنى عليها عقار او مشروع سياحي او مشروع استثماري كأن يكون لمدة عشرون سنة وبعد ذلك ترجع للدولة.

وتابع البياتي: هذا يدخل في جزء منه في الخصخصة وهذا النظام وعملية البناء والتشغيل والنقل الى الدولة ضمن مشروع الخصخصة فأذا وجدت الدولة جدوى اقتصادية من هكذا مشروع فبالتأكيد بدل ان تبقى العقارات بدون جدوى او بدون جدوى اقتصادية يتم تحويلها او بيعها او تسحب من المستثمرين لاستثمارها فإذا كانت في بعض الاحيان حقيقة تتميز هذه العقارات بموقع جيد كأن يكون مطلاً على الانهار اوقريب من السوق او في موقع مهم فالمستثمرون سيجدون جدوى من استثمار اموالهم في هكذا مشاريع وتحويلها لاي مشروع من المشاريع الاستثمارية وهذا موجود.

وقال البياتي: في كثير من الاحيان وبحكم التسهيلات القانونية تصبح العملية الاستثمارية ذو جدوى لكن العمل الاستثماري يخضع لمحددات كثيرة فالاطار القانوني موجود لكن لايوجد استقرار اقتصادي وامني وقد يكون استقرار اقتصادي ولكن لا تكون امتيازات المستثمرين كما ينبغي وقد توجد هذه المسألة لكن في هكذا مشاريع وخطط قد يلعب الفساد دوراً معوقاً في هذه المسألة والمستثمر دائماً يأخذ كل هذه الامور بنظر الاعتبار.

البيئة التشريعية

الخبير الاقتصادي الدكتور عباس ابو التمن قال ان الاقتصاد الوطني يعاني من تخبط في التشريعات وقبل هذا يجب التذكير بأن كل الاستثمار هو من الخارج فرأس المال الاجنبي معروف ورأس المال الوطني الان هو مهاجر، فكل ما نستهدفه في خططنا وسياساتنا الاستثمارية هو الاستثمار الخارجي بشقيه الاجنبي والوطني.

واضاف ابو التمن: ان قانون الاستثمار موجود كأطار تشريعي بل حتى قوانين الاستثمار العراقية في زمن النظام السابق هي قوانين مهمة ومؤثرة ومشجعة للاستثمار وليس فقط قانون الاستثمار وكل تلك الامور حصلت في هيئة الاستثمار فلماذا نأتي كل يوم عندما تكون لدينا قضية في الاسكان آتي واصنع.

وتابع ابو التمن: البيئة التشريعية تحتاج الى تفعيل اكثر من قوانين جديدة فأصدار مثل هكذا انظمة هو تعقيد للبيئة التشريعية وان نتجاوز الروتين الاداري هو اهم للاستثمار من هكذا قرارات.

نظام حكومي

وكان مجلس الوزراء قد اصدر في النظام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠"نظام بيع وإيجار عقارات واراضي الدولة والقطاع العام لاغراض الاستثمار"استناداً الى احكام البند ثالثاً من المادة (٨٠) من الدستور والفقرة (أ) من البندين ثانياً ورابعاً من المادة (١٠) والمادة (٣٠) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل. الذي تضمن في المادة (٥) اولاً ان تمليك الارض الى المستثمر وفقاً لما مدرج في ادناه مع الاخذ بنظر الاعتبار موقع الارض والكثافة السكانية وارتفاع البناء:

١: تملك الاراضي الواقعة خارج التصاميم الاساسية للمدن الى المستثمر مجاناً لغرض تشييد المجمعات السكنية لذوي الدخل المحدود (المدن التابعة).

٢: تملك للمستثمر الاراضي الواقعة ضمن المدن المركزية للمحافظات (مركز المحافظة) مقابل حصة للدولة تتراوح بين(٥٪- ١٢٪) من مجموع الوحدات السكنية المشيدة وفقاً للعقد الاستثماري.

٣. تملك للمستثمر الاراضي الواقعة ضمن مراكز الاقضية مقابل حصة للدولة تتراوح بين (٣٪- ٦٪) من مجموع الوحدات السكنية المشيدة وفقاً للعقد الاستثماري.

٤: تملك للمستثمر الاراضي الواقعة ضمن مراكز النواحي مقابل حصة للدولة تتراوح بين (١٪- ٣٪) من مجموع الوحدات السكنية المشيدة وفقاً للعقد الاستثماري.

٥: مع مراعاة نص الفقرة (١) من المادة (٥) اعلاه:تملك للمستثمر الاراضي المتاخمة للمدن المركزية للمحافظات (مركز المحافظة) مقابل حصة للدولة قدرها (٣٪- ٦٪) من مجموع الوحدات السكنية المشيدة وفقاً للعقد الاستثماري.

المادة ٧ من النظام: تخصيص الاراضي اللازمة لتنفيذ المدن السكنية المتعددة لاغراض (مجمع سكني، ترفيهي، وغيرها) على النحو الأتي:

اولاً: تخصص الاراضي التي يحتاجها المشروع والتي تستخدم للنفع العام مثل (الحدائق، الشوارع، وغيرها) مجاناً الى المستثمر على ان تعاد الى الجهات الحكومية المعنية خلال سنة من تاريخ انجاز المشروع.

ثانياً: تخصص الاراضي لاغراض تشييد المشاريع الخدمية او التجارية ضمن المدينة السكنية للمستثمرين مجاناً مقابل حصة للمحافظات ذات العلاقة قدرها (٧٪) من الايرادات الاجمالية للمشاريع المذكورة.

المادة (٨) من النظام: تؤجر الهيئة الوطنية للاستثمار الاراضي المطلوبة لاغراض تنفيذ المشاريع الاستثمارية الصناعية والزراعية والخدمية والسياحية والترفيهية وغيرها على النحو الاتي:

اولا: المشاريع الزراعية الاستراتيجية التي تؤدي الى زيادة وتحسين الانتاج الحيواني والنباتي وكما يأتي:

١. الاراضي المستصلحة الصالحة وغير الصالحة للزراعة ولها حصة مائية ببدل ايجار قدره ٢٥٪ من بدل ايجار الاراضي المذكورة.

٢. الاراضي غير المستصلحة الصالحة للزراعة وليس لها حصة مائية ببدل ايجار قدره ١٥٪ من بدل ايجار الاراضي المذكورة.

٣. الاراضي غير المستصلحة وغير الصالحة للزراعة وليس لها حصة مائية ببدل ايجار ١٪ من بدل إيجار الاراضي.

ثانياً: المشاريع الصناعية التي تقام في المناطق التي تحدد لاغراض المشاريع الاستثمارية الصناعية ببدل ايجار قدره ٢٪ من بدل ايجار الاراضي.

ثالثاً: المشاريع الكهربائية والنفطية وغيرها الواقعة خارج الحدود البلدية التي تنفذ بصيغة بناء، تشغيل وتملك (بوت) تحويل الى الجهة المستفيدة (بوت) ببدل ايجار قدره ٢٪ من بدل ايجار الاراضي.

رابعاً: المشاريع الخدمية (مشاريع المستشفيات والمراكز التعليمية والجامعات وغيرها) ببدل ايجار قدره ١٠٪ من بدل ايجار الاراضي.

ويذكر النظام في المادة (٩) تخصص الهيئة الوطنية للاستثمار الاراضي المطلوبة لاغراض تنفيذ المشاريع الاستثمارية المبينة في ادناه على النحو الاتي:

اولاً: المشاريع السياحية (المدن السياحية ومدن الالعاب والمجمعات الترفيهية وغيرها) مقابل حصة للدولة ٧٪ من الايرادات الاجمالية لهذه المشاريع.

ثانياً: المشاريع التجارية (المراكز التجارية والفنادق وغيرها) مقابل حصة للدولة قدرها ١٠٪ من الايرادات الاجمالية لهذه المشاريع.

الاقتصادي | العدد (2037) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) شباط 2011

تواصلا مع حواراتنا التخصصية نطل عليكم في هذا العدد بحوار اقتصادي شمولي مع الخبير الدكتور عبد الستار البياتي اشتمل على محاور عدة مثلت الهاجس الاقتصادي للسواد الأعظم من العراقيين.

الدكتور عبد الستارالبياتي لـ(المدى الاقتصادي):

الموازنة الاستثمارية لا تلبي حجم الحاجة الفعلية من المشاريع في القطاعات كافة

أجرى الحوار/ أحمد عبد ربه

□ تحدثت الموازنة لعام ٢٠١١ عن تخصيصات استثمارية تجاوزت حاجز الـ(١٥) مليار دولار، برأيكم هل هذه التخصيصات تلبي الحاجة الاستثمارية ولماذا؟

-بالنسبة للموازنة بشكل عام هي تمثل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد عليها الدولة في جميع مفاصلها بحيث توضع حسب احتياج البلد من النفقات الاستثمارية والتشغيلية، اما الموازنة في العراق فالنفقات التشغيلية تقدر بـ(٧٥٪) والاستثمارية يكون نصيبها (٢٥٪) من الموازنة العامة للدولة، ويرجع السبب في ذلك الى الظروف التي يمر بها العراق من تدهور امني واقتصادي واضح، فالدولة تضغط على الجانب الاستثماري كونه لا يمس صميم المواطنين وان كان يتعلق بحياتهم العامة، مع العلم ان العراق بحاجة الى اعادة اعمار وهيكلية البنى التحتية وتنشيط القطاع الخاص، فكل هذا يحتاج الى موازنة استثمارية اكبر من الحالية، فهي لا توازي ما يحتاجه فكل تغير يطرأ على الواقع الحالي هو بحد ذاته كلفة ويحتاج الى رصد مبالغ مالية تسد النقص الحاصل.

□ أعلنت هيئة الاستثمار الوطنية عن نيتها بطرح عدد من المشاريع الاستثمارية الستراتيجية والتي تتعلق بقطاعات اقتصادية كبيرةٌ، بتقديركم ما الذي يفترض أن تضعه الهيئة في الأولويات الاستثمارية وأي منها تحديداً؟

-بالنسبة للهيئة الوطنية للاستثمار والتي تم استحداثها بموجب قانون الاستثمار(رقم١٣ لسنة ٢٠٠٦)الذي نص على انه ينبغي أن تتولى الهيئة المشاريع الاستثمارية وان تحقق أسلوب النافذة الواحدة، لكن هنالك بعض الاشكاليات قد عرقلت تنفيذ هذا القانون وذلك بسبب عدم استقرار الهيئة في بداية تأسيسها وتغير رئيسها لأكثر من مرة فلم تكن الصورة واضحة فبالتالي اثر هذا على عملية الاستثمار، أما موضوع الأولويات أيضاً لم يكن جلياً من قبل الهيئات والوزارات المختصة بذلك، حسب اعتقادي يجب أن يتجه الى الجانب السياحي والترفيهي لأنه مهم بالنسبة للعراق كونه من البلدان التي تتميز بتنوع السياحة، فبالرغم الوضع الحرج الذي يشهده العراق نلاحظ افواجاً كبيرةً من السياح الذين يتوافدون لزيارة العتبات المقدسة بالعراق، لذلك نحتاج الى تفعيل الجانب السياحي والفندقي إضافة الى ذلك يجب الاعتناء بالسياحة الطبيعية الاثرية كونها تمثل جانباً حيوياً وقد تكون احد مصادر الدخل للعراق في وقت من الاوقات، كما ينبغي ان تأخذ الحكومة بنظر الاعتبار القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالقطاعين الصناعي والزراعي اللذين يسودهما الاهمال الكبير بالرغم من توفر المقومات الرئيسية، فالقطاع الزراعي في السابق كان يحصل على دعم لم يحصل عليه في هذا الوقت وبالتالي الكلفة عالية على الفلاح فالمستهلك يذهب الى المستورد لذلك نحن نحتاج الى الاهتمام بهذا القطاعات التي تعتبر الرائدة والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بالعراق وان تجد الدولة وسائل وآليات معينة لتشجيع المستثمرين للاستثمار بهذه القطاعات المهمة.

□ يتحدث الدستور عن تبني آليات اقتصاد السوق، إلا أن معطيات الواقع تكشف عن ضبابية في المشهد الاقتصادي، برأيكم ما الذي يجعل الجانب الحكومي لا يتبنى ستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم؟

-في الحقيقة هذه واحدة من الإشكاليات الموجودة بسبب الرأي الخاطئ، الانظمة الاقتصادية لها عدة اوجه وهي النظام الحر المختلط والمخطط فالعراق كان اقتصاده شمولياً مخططاً لكن في الوقت الحاضر اصبح يتبنى النظام الاقتصادي الحر، فالإشكالية كانت في تبني هذا الاتجاه فبعض الاقتصاديين يعتقدون ان وقت التخطيط قد انتهى

وينبغي ان يترك كل شيء للسوق هذه فكرة خاطئة لانه حتى الدول الرأسمالية لا تتخلى عن دورها الاقتصادي في السوق بل تضع الخطط الإقتصادية لذلك يجب ان نفكر ملياً بالعدالة الاجتماعية والتي من واجب الدولة ان تتبناها، لذلك نلاحظ مؤخرا اعتماد الدولة على الخطط، فعلى سبيل المثال اطلقت وزارة الإعمار والإسكان سياسة الاسكان وهي خطة للخمس سنوات المقبلة. أما هيئة النزاهة فقد وضعت خطة لمكافحة الفساد وهي ايضاً لخمس سنوات قادمة. أما وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عن طريق الجهاز المركزي للمعلومات وضعت خطة للفقر وهي خطة لخمس سنوات قادمة ايضاً، وعما قريب سوف تطلق سياسة التشغيل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي خطة خمسية ايضاً، وفي السابق كان هنالك قصور في النظرة لهذه المسألة، فبالرغم من تأكيد الدستور العراقي اعتماد وسائل حديثة لتنمية الاقتصاد لكن لم تصدر قوانين أو تشريعات معينة تترجم هذا النص الدستوري إلى واقع عملي، فالتداخل بالصلاحيات وعدم والوضوح بالرؤية وغياب المرجعية الاقتصادية أثرت على اقتصاد السوق، فلا يزال دور القطاع الخاص مغيباً عن الواقع الاقتصادي لذلك نحتاج إلى وقت كبير من خلاله لانضاج الرؤى والافكار لأن ما مر به العراق في الفترة الماضية من تردواضح في الوضع الامني وعدم الاستقرار الاقتصادي ووجود الفساد جعل الدولة تصب كل الاهتمام على جوانب تتعلق بالوضع الأمني اكثر من الجانب الاقتصادي لذلك فإن موازنة ٢٠١١كانت تخصيصات وزارة الدفاع والداخلية اكثر من باقي الوزارات على الرغم من ان بعض الوزارات يدخل عملها في مسألة التنمية البشرية المستدامة، لذلك اثرت حتى على الإقبال من قبل المستثمرين، فالعامل السياسي هو الذي يحرك الاقتصاد بالعراق لذلك ينبغي ان يكون الاقتصاد هو المحرك الأساسي للسياسة.

□ في ضوء الدعوات المتعالية إلى ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية إلا ان البرنامج الحكومي الذي أعلن مؤخراً لا يتحدث عن إصلاحات مهمة، ما السبب وراء ذلك؟

-إن موضوع الاصلاحات الاقتصادية واحد من المواضيع التي تبنتها الحكومة العراقية بعد ٢٠٠٣ لكن الى حد الآن لم تجر بشكل جذري عملية حقيقية للإصلاحات الاقتصادية فالعراق يتملك ١٩٢شركة عامة كل التوجه اليوم ينصب على اعادة تأهيل هذه الشركات او بيعها الى القطاع الخاص، فوزارة التخطيط كانت تؤكد على الاصلاحات من جانب وعلى خصخصة الشركات العامة الى القطاع الخاص من جانب آخر لذلك صنفت الشركات الى (الخاسرة والرابحة والبين بين) فالرابحة ينبغي ان تحول الى القطاع الخاص والبين بين ينبغي دراسة واقعها والخاسرة يجب تأهيلها، لذلك تم اصدار توجيه من الأمانة العامة لرئاسة الوزراء الى كافة الوزارات المعنية بتقديم افكار ومقترحات الى إعادة تأهيل (١٧٧) شركة وبيعها لكن عملية الاصلاح الاقتصادي بالتأكيد لا تتعلق فقط بهذه الشركات وحسب وانما تشمل جميع القطاعات الاقتصادية كالقطاع المصرفي في ما يتعلق بسوق العراق للاوراق المالية بالاضافة الى مسألة الخدمات كالماء والكهرباء وغيرها، فكل هذه المسائل ينبغي على الاقل ان توضع لها خطوط عامة تسير عليها عجلة الاصلاح والتقدم، فالعراق يشهد انفتاحاً اقتصادياً وسياسياً على العالم، وهذا بالطبع يرافقه تغييرات اقتصادية لذلك لا تلبي الحاجة الحاصلة من هذا التغيير فيجب ان يشمل الاصلاح الاقتصادي كل القطاعات، فعلى سبيل المثال موضوع العاملين بالمؤسسات والشركات فعندما يأتي مستثمر ليستثمر شركة بها ١٠٠٠عامل هو لا يحتاج إلى اكثر من ٥٠٠ عامل فبالتالي سوف يسرح ٥٠٠ منهم فتزداد مشكلة البطالة فعلى الدولة ان تقدم ضمانات لهؤلاء العمال وان تعمل على اقناعهم بأن عملية الاصلاح الاقتصادي هي في خدمتهم لذلك يفترض ان تكون هنالك حزمة من الاجراءات المدروسة والمخطط لها مسبقاً وان تكون هنالك نظرة شمولية لكل القطاعات الاقتصادية بضوء المتغيرات الحاصلة في ظل العولمة وما يحصل بالعالم.

□ تعلن وزارة التخطيط بين الفينة والأخرى عن إحصائيات لمستويات البطالة والتضخم في وقت تتحدث منظمات عن فرق كبير بين هذه الإحصائيات الحكومية، بتقديركم هل هذه الأرقام دقيقة أم أنها بعيدة عن معطيات الواقع ولماذا؟

-ان الدراسات التي تقوم بها وزارة التخطيط وبالخصوص الجهاز المركزي للاحصاء ومركز تكنلوجيا المعلومات هو جهد علمي يعتد به ونعتمده في دراساتنا العلمية نحن ايضاً، لكن نعتقد هنالك فرق مابين الواقع الحقيقي وهذه الاحصائيات وذلك بسبب استخدام العينة، فهذا الاسلوب معتمد بالدراسات لكن غير شامل، فعلى سبيل المثال يقوم الجهاز المركزي للاحصاء بدراسة نسبة الفقر في العراق وذلك بأخذ عينة من كل محافظة كأن تكون ١٠٠فرد لكل محافظة وبعد ذلك تظهر النسبة وبالتالي هذه العينة قد لا تعبر عن الواقع الحقيقي وطبيعة المجتمع الموجودة فالدراسة الشمولية هو التعداد السكاني ففي الوقت الذي يعلن الجهاز المركزي للإحصاء ان نسبة البطالة تقدر بـ(١٥٪)بالعراق تجد الواقع مختلفاً تماماً عن النسبة المعلنة، فالاحصاءات الموجودة التي يصرح بها لا تعبّر ١٠٠٪ عن الحقيقة الموجودة في الشارع العراقي، فالتعداد السكاني بغض النظر عن التجاذبات الحاصلة يعتبر قاعدة مهمة لوضع الخطط الاقتصادية ورصد الضعف الحاصل.

□ تعد مشكلتا السكن والبطالة من المشاكل التي يعانيها العراق، ما هو الحل الأمثل لهذه المشاكل؟

-إن الباحثين والاقتصاديين قدروا احتياج العراق من (ثلاثة الى اربعة ملايين) وحدة سكنية لحل ازمة السكن فيقوم هذا القطاع بتنشيط السوق العراقية من جانب ويعالج البطالة من جانب آخر فنستغل جهد الذين لا يتمتعون بمهارة معينة مثلاً (كعمال بناء). أما الذين يحملون شهادات مثل المهندسين والمحاسبين وغيرهم نعمل ايضاً على تقليص البطالة في شريحة الخريجين لذلك يعتبر هذا القطاع واحداً من القطاعات المهمة التي ينبغي ان ينهض بها الاستثمار بالعراق، لكن كانت هنالك مشكلة بقانون الاستثمار هي عدم تمليك الاراضي للمستثمرين. أما في الوقت الحالي فالتعديلات التي أجريت مؤخراً عليه أتاحت الفرصة للمستثمرين باستملاك الاراضي، فالمستثمر عندما يأتي يريد ان يستملك الارض لكي يضمن حقه لانه سوف يصرف مبالغ طائلة وبعدها يبيع او يؤجر ذلك للمستهلك العراقي وهذا ما معمول به في كافة انحاء العالم وحتى في كردستان لذلك يجب العمل على أرضية خصبة للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي سوف يقضي على معظم المشاكل وفي مقدمتها البطالة.

□ أقدمت وزارة النفط على عدد من عقود الخدمة النفطية والغازية في وقت تعاني الصناعة النفطية تراجعاً لافتاً للنظر هل تتوقعون زيادة في الإنتاج النفطي خلال الأعوام القليلة المقبلة؟

-أكثر من مرة صرحت وزارة النفط من ان الزيادة بدأت تظهر بدليل أن العراق كان يصدر (مليونا وتسعمئة وخمسين برميلاً)لكن في الوقت الحاضر قد تجاوز اطار المليوني برميل في اليوم. فبالرغم من الملاحظات الكثيرة التي صاحبت هذه الجولات واثارة الجدل حول هذه العقود طالبنا بأن تكون هذه العقود عقود خدمة وليست امتيازاً فنأمل ان يتم الاستثمار الحقيقي للثروة النفطية خلال السنوات القادمة ويتوقع بعض المسؤولين في وزارة النفط ان انتاج العراق سوف يصل الى (١٢مليون) برميل يومياً لكن هل هذا الاغراق سوف يصب في مصلحة العراق فهو بكل الصور يعد استنزافاً حقيقياً للثروة النفطية لاسيما ان نفط العراق هو قريب جداً من مستوى سطح الارض وبالتالي فإن التكلفة تكون منخفضة جداً قياساً الى الكلفة في أي بلد آخر، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإنه وفق مؤشرات التنمية المستدامة يجب ان نفكر بالأجيال القادمة وما فائدتها من النفط لأن الدستور العراقي اكد أن النفط هو ملك للشعب العراقي فهل يصح ان نستهلك النفط وفي المستقبل تكون الاجيال القادمة محرومة منه، لذلك ينبغي ان نضع خطة للأجيال القادمة ضمن صندوق معين تودع به نسبة من المال وهو ما معمول به في بعض الدول كالكويت مثلاً يضعون (٥٪) من ايرادات النفط الى الاجيال، وان نعمل على دعم القطاعات الاخرى لتنهض بنفسها كذلك دعم الانسان وخصوصاً الفلاح حتى يستطيع القطاع الزراعي الاعتماد على نفسه، فالدولة ينبغي ان لا تبقى الى ابد الآبدين تدفع.

الموازنة بشكل عام هي تمثل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد عليها الدولة في جميع مفاصلها بحيث توضع حسب احتياج البلد من النفقات الاستثمارية والتشغيلية

موضوع الاصلاحات الاقتصادية واحد من المواضيع التي تبنتها الحكومة العراقية بعد 2003 لكن الى حد الآن لم تجر بشكل جذري عملية حقيقية للإصلاحات الاقتصادية

□ يرى بعض الاقتصاديين ان جولات التراخيص لا تصب في مصلحة العراق لانها سوف تقضي على شركات النفط العراقية على أي مسافة تقفون من هذا الرأي؟

-في البداية كانت لدينا اعتراضات على هذه الشركات مثلاً قانون الاستثمار لتصفية النفط الخام(رقم ٦٤لسنة ٢٠٠٧) اكد ضرورة الاعتماد على الكوادر النفطية العراقية، فالشركة التي تأتي للاستثمار في حقول النفط بالعراق يجب ان تعتمد على (٧٥٪)من الكوادر العراقية و(٢٥٪)من الكوادر الاجنبية، والقانون صريح وواضح لم يقل عمالاً، فهذا دليل على امتلاك العراق كوادر جيدة ولها خبرة كبيرة في الصناعة النفطية وكل ما نحتاجه هو عملية خطط صحيحة ودورات تأهيلية حتى تتماشى مع التغيرات، لكن بضوء المتغيرات الحاصلة لم تعد الشركات العراقية وحدها قادرة على تلبية الحاجة النفطية، لذا يجب ان تدخل معنا شركات اجنبية وذلك لامتلاك هذه الشركات تكنلوجيا وخبرات وامكانات، ومن الممكن ان تستخدم في عملية التنقيب عن النفط ونأمل في المستقبل ان يتم تلافي جزء من هذا القصور الحاصل.

□ ما السبيل الأمثل للحد من الاعتماد المفرط على النفط؟

-هذه مشكلة كل الدول النفطية، فالنفط سلعة مستهلكين وليست سلعة منتجين، بمعنى آخر أنت تنتج لكنك غير مسيطر على الأسعار فهو سلعة خاضعة لضغوط السوق العالمية لكن ينبغي ان نفكر جلياً بمصادر اخرى للدخل وعدم الاعتماد المفرط على النفط وان نجد منافذ اخرى للإيرادات سواء كانت صناعية او زراعيه او سياحية، فالناتج المحلي سوف يزداد بالإضافة الى الضرائب التي تعتبر واحدة من القنوات المهمة التي تعتمد عليها الموازنة العامة في معظم الدول، ففي العراق وبسبب الوضع الحالي لا تستطيع الدولة ان تجبي الضرائب من القطاع الخاص.

□ كيف تقيّمون الواقع التجاري بالعراق؟

-البلد يعاني مشكلة تخص الحدود العراقية، فقرار بريمر (المرقم٥٤لعام ٢٠٠٣) فتح الحدود على مصراعيها وهذه بحد ذاتها تعتبر كارثة على الواقع التجاري العراقي وبالتالي أغرقت السوق العراقية بالسلع الاجنبية من مختلف المناشئ، فكان التأثير السلبي على الصناعة بالعراق لان معظم السلع التي يستوردها التجار هي سلع استهلاكية لذلك نأمل ان تكون هنالك ضوابط وتعليمات تنظم عملية دخول السلع وخروجها، كما ينبغي ان ندعم أصحاب المعامل الصغيرة حتى نقلل من حدة الاعتماد المفرط على السلع المستوردة من الخارج.

□يتميز العراق بواقع سياحي متنوع بالرغم من عدم تنظيم الواقع السياحي في البلد كيف يمكن النهوض بهذا القطاع؟

-بالرغم من توفر الركائز الأساسية للسياحة بالعراق فان هذا القطاع يعاني أيضا الإهمال وعدم الاهتمام من قبل أصحاب الشأن فالموجود في الوقت الحاضر من المناطق السياحية هو شيء طبيعي لا توجد به أي إضافات من قبل البشر، بينما بعض الدول استحدثت مناطق سياحية على اراضيها كالإمارات العربية مثلاً، لكن هنالك بعض الجهود الطفيفة التي لا ترقى إلى مستوى الطموح ومنها إنشاء مطار في النجف وإعادة إعمار مطار البصرة وغيرها، فالعراق يستطيع ان ينهض بمختلف انواع السياحة وحتى في المجال الرياضي، ونحن نأمل ان تكون وزارة حقيقية للسياحة وليست وزارة دولة.

الاقتصادي | العدد (2037)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) شباط 2011

لقد صدر قانون رقم (43) لسنة 1947 والذي تأسس بموجبه المصرف الوطني العراقي برأسمال قدره خمسة ملايين دينار، وبذلك لا يكون العراق اول بلد عربي أسس مصرفا وطنيا لإصدار النقد ومراقبة الامور النقدية فحسب بل يعتبر تأسيسه نقطة انطلاق في تطوير النظام النقدي العراقي من نظام اتكالي الى نظام نقدي مستقل.. ونصت المادة العاشرة عن علاقة المحافظ بمجلس الإدارة من جهة، ومدى استقلال المجلس في الامور التي لها مساس بسياسة الدولة المالية من جهة أخرى.

بتأريخ 6/6/1956 صادق مجلس الأمة العراقي على تبديل عنوان لائحة قانون المصرف الوطني العراقي الى لائحة قانون البنك المركزي العراقي ونشر بالجريدة الرسمية باسم قانون البنك المركزي العراقي رقم (72) لسنة 1956 بتأريخ 1/7/1956.

استقلالية البنك المركزي العراقي

الضرورة والأهداف

1-2

زهير علي اكبر

مدير عام البنك المركزي العراقي فرع البصرة

وتتلخص واجباته القيام بالاعمال الناجمة عن الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالشؤون الاقتصادية والصيرفية ومراقبة التحويل الخارجي ومراقبة المصارف وتنسيق اعمالها وتحديد الحدود العليا لأسعار الفوائد التي تتقاضاها أو تدفعها المصارف في اعمالها الصيرفية والمؤسسات المالية الوسيطة وتقديم المشورة للحكومة في جميع الامور التي تؤثر على وضع العملة العراقية في الداخل والخارج تأثيرا مباشرا أو غير مباشر والقيام بمعاملات القروض الحكومية وشبه الحكومية على اختلاف انواعها وحفظ حسابات الحكومة بما فيها الدوائر شبه الحكومية بجميع انواعها.

بتأريخ ١٩٧٦/٥/٢٩ أصدر مجلس قيادة الثورة (المنحل) قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦.

بتأريخ ٢٠٠٣/٧/٧ أصدر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة (بول بريمير) الامر رقم (١٨) (تدابير لضمان استقلال البنك العراق المركزي العراقي) بثلاث فقرات هي الجزء الاول (القروض المقدمة الى وزارات الحكومة) وهو تعليق المادتين ٢١ و٢٢ من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦.

والجزء الثاني (قيام البنك المركزي بضبط السياسة النقدية وسياسة الائتمان) تعليق المادة (١٤) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦.

والجزء الثالث (الدخول حيز التنفيذ) يدخل هذا الامر حيز التنفيذ ويصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه.

وبهذا يصبح قانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ قانون البنك المركزي العراقي هو القانون النافذ والساري وبموجبه يطبق البنك كل الفقرات والمواد القانونية وبالأخص المادة (٢) منه (الصفة القانونية والاستقلال) وبالذات الفقرة (٢) منه وهي:

(يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية في سعيه لتحقيق أهدافه وفي أدائه للمهام المنوطة به، ويكون موضع المساءلة عليها حسبما ينص هذا القانون، ولا يتلقى البنك المركزي تعليمات من أي شخص أو كيان آخر بما في ذلك الكيانات الحكومية ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك ويتعين احترام استقلالية البنك المركزي وألا يسعى أي شخص أو كيان للتأثير بشكل غير مشروع على أي عضو في أحد أجهزة البنك المركزي المعنية باتخاذ القرارات للتدخل في أدائه لواجباته تجاه البنك المركزي أو للتدخل في انشطة البنك المركزي).

ان فكرة استقلالية البنك المركزي عن الدولة تحقق كل يوم خطوة الى الأمام لاسيما بفضل هذا القانون.

نشأة البنوك المركزية:

كان همّ تأمين التمويل لخزانة الملك هو السبب وراء تأسيس أول بنكين مركزيين في العالم فقد أسست السويد أول بنك مركزي في التاريخ Rijs bank سنة ١٦٦٨ بهدف تأمين التمويل للدولة مقابل امتياز إصدار النقد.

وللسبب نفسه أسست بريطانيا ثاني بنك مركزي سنة ١٦٩٤ وهو شركة خاصة أنشئت بمرسوم ملكي لأجل تمويل خزانة الملك المتعطشة للمال خلال حربه مع لويس الرابع عشر. وقد منح البنك الجديد بالمقابل حق إصدار النقد.

إلا إن القنصل الاول نابليون بونابرت أسس بنك فرنسا المركزي في كانون الثاني ١٨٠٠ لغاية أخرى وهي مواجهة الركود الذي ساد فرنسا خلال السنوات الثورية.

وأسست هولندا DeNederlandshe Bank سنة ١٨١٤ وأنشأت النمسا مؤسسة الإصدار سنة ١٨١٦ وأنشيء مصرف بلجيكا الوطني سنة ١٨٥٠

ومصرف اليابان أسس سنة ١٨٨٢ وايطاليا سنة ١٨٧٤ وأسست المانيا الموحدة Reich bank في أذار ١٨٧٥.

وأقرّ الدستور الامريكي سنة ١٧٨٧ مبدأ وحدة النقد في البلاد وأناط بالكونغرس مهمة إصدار النقد وتنظيم قيمته بالنظام الاحتياطي الفدرالي سنة ١٩١٣.

والمصرف الوطني السويسري سنة ١٩٠٧.

تطور البنوك المركزية:

بسبب الموقع المّميز للبنوك المركزية الناتج عن الامتيازات الممنوحة لها من الدولة، فقد تجمعت لديها احتياطات المؤسسات المصرفية فأصبحت المصارف التجارية تلجأ الى البنوك المركزية للحصول على السيولة كلما تعذر عليها إيجادها من داخل النظام المصرفي. وحوّل ذلك البنك المركزي الى بنك البنوك إضافة الى مهمتيه الأصليتين مؤسسة الإصدار وبنك الحكومة.

ان اهم حركة دولية في وقتنا الحاضر باتجاه استقلالية البنك المركزي هي تلك التي نتجت عن اتفاقية ماستر يشت للوحدة الاوربية الموقعة في ٧ شباط ١٩٩٢ فقد حددت هذه الاتفاقية ثلاث مراحل لانجاز الوحدة الاقتصادية والنقدية تبدأ الثالثة والأخيرة منها في مهلة اقصاها ١كانون الثاني ١٩٩٩.

نصت الاتفاقية على إيجاد عملة أوربية موحدة ونظام أوروبي للبنوك المركزية يتكون من البنك المركزي الاوربي والبنوك المركزية الوطنية للدول الاعضاء.

شددت معاهدة ماستر يشت على استقلالية البنك المركزي الاوربي والبنوك المركزية للدول الاعضاء وخصصت عدة مواد في متنها لهذا الغرض فركّزت على أن غاية النظام الاوربي للبنوك المركزية هي تحقيق استقرار الاسعار وقضت بضرورة تمكينه من وضع الاهداف النقدية ومن تنفيذ سياساته بشكل مستقل. ولهذا الغرض فقد خصت المعاهدة احكام بحصانة صارمة في وجه السلطات الوطنية والاتحادية فنصت على أن ولايتهم لا يجب أن تقل عن خمس سنوات ومنعت إقالتهم قبل انتهاء المدة ولا يتم إلا ضمن شروط صارمة.

أهداف البنك المركزي:

نصت المادة (٣) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ (تتمثل أهم أهداف البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار الاسعار المحلية والحفاظ عليه والعمل على إيجاد نظام مالي يستند الى قواعد السوق ويتمتع بالاستقرار والتنافسية والحفاظ على هذا النظام، ومع مراعاة هذه الاهداف يعمل البنك المركزي ايضا على تحقيق النمو والعمالة والرخاء في العراق على أساس قابل للاستمرار).

وفي المادة (٤) من القانون اعلاه نلاحظ تفصيل للوظائف الواردة في المادة (٣) اعلاه.

وغاية السياسة النقدية هي المساعدة على تحقيق الاهداف الاقتصادية للبلاد وأبرزها أربعة وقد اتفق الاقتصاديون على تسميتها بـ(المربع السحري) وهي النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة واستقرار الاسعار وتوازن المدفوعات الخارجية.

السياسة النقدية هي مسؤولية البنك المركزي وليست مسؤولية الحكومة أو

وزارة المالية أو أي جهاز أخر من أجهزة الدولة وبالتالي فلا يحق للحكومة أن تتدخل في السياسة النقدية أو أن تملي على البنك المركزي اتجاهات السياسة التي ينبغي عليه اعتمادها.

ان البنك المركزي العراقي هو الحارس الوحيد للدينار العراقي بموجب القانون النافذ، وبنفس الوقت يتوجب على كل بنك مركزي مهما كان مستقلا أن يأخذ بعين الاعتبار السياسة الاقتصادية العامة للحكومة ويوفر لها الدعم والمساعدة، أي يكون تشاور بصورة دائمة بين البنك والحكومة حول السياسات الواجب اتباعها حتى ولو لم ينص القانون على هذا التشاور.

بتأريخ ٢٠١٠/٣/١٣ كان لنا لقاء مع سفير جمهورية المانيا الاتحادية بحضور وجهاء مدينة البصرة بسفينة السلام على ضفاف شط العرب حيث ذكرت له أن هنالك تشابه بين المارك الالماني والدينار العراقي، فكليهما خاض حروب ودفع الثمن الباهض بالتضخم لغاية ٢٠٠٣/٤/٩ كل ثلاثة آلاف دينار عراقي يعادل دولار أمريكي واحد بعد أن كان كل دينار عراقي واحد يعادل ثلاثة دولارات وعشرة سنت قبل ١٩٩٠ أي قبل فرض الحصار الاقتصادي على العراق نتيجة حرب الخليج الثانية ودخول العراق دولة الكويت.

أن البنك المركزي الألماني (البند سبنك) وأحد النجاحات المثيرة لهذا البنك هو في قدرته على استعمال أمثولات التاريخ لكي يبني عليها استقلاليته ولكي يجعل من الرأي العام حارساً أميناً لهذه الاستقلالية وساهراً على صيانتها من أي انتهاك. لقد نجح البند سبنك على الدوام في تذكير الألمان بصفحات التضخم السوداء التي عصفت ببلادهم خلال العشرينات من هذا القرن وفي حثهم على عدم نسيان أمثولاتها المرّه.

والواقع أن الشعب الألماني الذي دفع ثمناً باهضاً لموجات التضخم العارمة في تلك الحقبة من تأريخه ترعبه تلك الذكريات الأليمة وهو يخشى أن تتكرر فتدمر اقتصاده وعملته الوطنية من جديد لذلك فهو يعتبر البند سبنك حارسا للمارك ومؤتمناً على قيمته في مواجهة المخاطر لاسيما تلك التي تنتج عن السياسات الحكومية الخاطئة مما حوّل الرأي العام الى سياج يحمي استقلالية البنك المركزي في وجه الدولة ومؤسساتها.

وبذلك اضحت استقلالية البند سبنك (الأسطورية) أبرز وأوضح وأهم نماذج الاستقلالية في العالم بأسره لاسيما قبل توقيع اتفاقية ماستريشت حتى غدت بإجماع الباحثين ورجال السياسة والاقتصاد رمزاً ومقياساً عالمياً لاستقلالية البنك المركزي.

وفي أغلب قوانين الدول العربية نلاحظ عدم اعتراف التشريع باستقلالية البنك المركزي عن الحكومة الا في حالات نادرة مثل لبنان وعراق اليوم بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

مفهوم الاستقلالية:

تعني استقلالية البنك المركزي أن البنك

يجب أن يكون مفوضا وحده بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الاسعار وأن يكون بالتالي مستقلاً عن الدولة في إدارة السياسة النقدية وذلك حرصاً على إبعاد السياسة النقدية عن المصالح الضيقة لأعضاء الحكومة والبرلمان.

وأرتبط مفهوم الاستقلالية بعنصرين مهمين هما الصدقية والشفافية.

إن الدعوة الى استقلالية البنك المركزي حديثة العهد فقد ظهرت في بداية القرن العشرين.

الاستقلالية المالية:

ويعني الاستقلال المالي في هذا المجال صلاحية البنك المركزي في تحديد نفقاته وتعيين الايرادات اللازمة لتمويلها وتأمين هذه الايرادات من عملياته الخاصة كل ذلك دون حاجة لأخذ الموافقة المسبقة من الحكومة أو من البرلمان.

وأن موازنة البنك المركزي لا تشكل جزءا من الموازنة العامة للدولة التي تمر بمراحل عديدة وبمناقشات حكومية وبرلمانية قبل أن تصبح سارية المفعول.

وهنالك رقابة على هذه الحسابات سواء رقابة داخلية أو رقابة خارجية (ديوان الرقابة المالية ورقابة دولية من شركات تدقيق دولية) إستناداً الى المادتين (٤٦) و(٤٨) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

تناول الباب الثاني من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ بالمواد (٥-٦-٧-٨-٩) رأس المال والاحتياطيات – احتساب الارباح والخسائر وتوزيع صافي خسائر التشغيل ومعاملة المكاسب غير المتحققة وتوزيع صافي الارباح وتغطية قصور رأس المال.

حيث نصت الفقرة (١) من المادة (٥) اعلاه (يكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي (١٠٠) مليار دينار تدفعه الدولة بالكامل في مقابل (١٠٠٪) من رصيد رأس مال البنك المركزي.

الفقرة (٢) تنفرد الدولة وحدها بحيازة رأس المال المصرح به للبنك المركزي ولا يجوز دفع أرباح عنه أو تحويله أو اخضاعة لأي التزام يعوق استخدامه.

الفقرة (٣) يجوز زيادة رأس المال المصرح به للبنك المركزي بالمبالغ التي يوافق عليها وزير المالية بناء على توصية من المجلس.

الفقرة (٤) يحتفظ البنك المركزي بحساب للاحتياطي العام وحساب لاحتياطي الأرباح غير المتحققة وغير ذلك من حسابات الاحتياطي الملائمة وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً).

ويمكن ذكر المادة (٨) من القانون اعلاه (توزيع صافي الارباح) حيث نصت

البنك المركزي العراقي هو الحارس الوحيد للدينار العراقي بموجب القانون النافذ

استقلالية البنك المركزي إن البنك يجب أن يكون مفوضا وحده بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الاسعار

الفقرة (١) على ما يلي:

يقوم مجلس الإدارة في غضون ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية، بتوزيع صافي الارباح المتاحة للتوزيع على النحو التالي:

أ- يُحوّل (٨٠٪) من صافي الارباح المتاحة للتوزيع الى حساب الاحتياطي العام حتى يصل الرصيد في هذا الحساب الى ما يساوي (١٠٠٪) من مجموع موجودات البنك المركزي.

ب- يُحوّل اي مبلغ متبق من صافي الارباح المتاحة للتوزيع الى أي حساب احتياطي آخر يفتحه البنك المركزي طبقاً للفقرة (٤) من (٥).

٢- لا يوزع أي مبلغ من الدخل المحتجز أو الجاري للبنك المركزي الا في الحدود المصرح بها في الفقرة (١) ولا يدخل في توزيع صافي الارباح أي جزء من المكاسب غير المتحققة.

٣- لا يوزع أي مبلغ طبقاً للفقرة (١) إذا كانت نتيجة ذلك تصبح موجودات البنك المركزي اقل من مجموع مطلوباته ورأسماله واحتياطياته الخالصين من الالتزامات.

ويمكن الاطلاع على أشكال ملكية البنوك المركزية:

١- يمثل الاحتياطي الفدرالي الامريكي نموذجاً فريداً بين المصارف المركزية في العالم حيث أن المصارف التجارية تنفرد وحدها بملكية رأسماله. وأن أسهمه غير قابلة للتداول وهي لا تخول صاحبها حق التصويت أو التدخل في اعمال النظام باستثناء مشاركة المصارف المالكة لها في انتخاب قسم من اعضاء مجلس إدارة مصرف الاحتياطي الاقليمي الواقع في منطقتها.

٢- يبلغ رأس مال المصرف الفدرالي الالماني (البند سبنك) (٢٩٠) مليون مارك وهو منذ تأسيسه بموجب القانون ١٩٥٧ هيئة عامة تخضع للقانون العام وتملك الدولة وحدها كل رأسمالها.

٣- فرنسا ايضاً الدولة تملك كل رأس المال المصرف المركزي.

٤- مصرف لبنان المركزي بموجب المادة (١٣) من قانون النقد والتسليف (يتكون رأسمال المصرف من مبلغ تخصصه له الدولة قيمته خمسة عشر مليون ليرة لبنانية).

أما موضوع توزيع الارباح نلاحظ بعض البنوك المركزية العالمية:

١- في الولايات المتحدة الامريكية يتقاضى المساهمون في نظام الاحتياطي الفدرالي أي المصارف الاعضاء في النظام أرباحاً محددة بنسبة (٦٪) من رساميل مصارف الاحتياطي الفدرالي.

٢- وفي المانيا (البند سبنك) كما يلي:

- (٢٠٪) تخصص لصندوق الاحتياطي القانوني على الاتتجاوز (٥٪) من كمية النقد المتداول.

- (١٠٪) كحد أقصى تخصص لاحتياطات مختلفة ولايجب أن تتجاوز هذه الاحتياطات مبلغ رأس المال.

وهنالك تفاوض بين الحكومة والمصرف المركزي حول مبلغ الرصيد الواجب تحويله الى الحكومة وإدراجه في الموازنة العامة.

في فرنسا عّبر نابليون بونابرت بوضوح عن هذا المبدأ قائلاً (إن مصرف فرنسا المركزي لا يملكه المساهمون وحدهم بل هو ملك الدولة ايضاً لأنها تمنحه إمتياز صك النقد).

وعندما صدر القانون ١٩٩٣ بفرنسا الذي منح المصرف إستقلالية واسعة عن الحكومة وحدد بايداع (٥٪) من الارباح في حساب الأحتياطي على أن تستمر تغذية هذا الحساب حتى يصبح رصيده مساوياً لرأس مال المصرف المركزي ويتوجب على المجلس العام أخذ الموافقة المسبقة لوزير الاقتصاد والمالية على اقتراحاته المتعلقة بتخصيص الارباح سواء مايذهب منها الى احتياطات المصرف المركزي او ما يحوّل كأرباح الى الحكومة.

وفي بريطانيا ومنذ صدور قانون (Act Bank charter) سنة ١٨٤٤ هنالك فصل كامل في ميزانية البنك المركزي بين حسابات قسم الاصدار وحسابات القسم المصرفي فأرباح قسم الاصدار تذهب كلها للحكومة أما أرباح القسم المصرفي فيودع قسم منها في الاحتياطي ويحول القسم الآخر الى الدولة كضرائب وأرباح.

وفي لبنان حيث الدولة تملك مصرف لبنان وحدها نصت المادة (١١٣) من قانون النقد والتسليف على إن الربح الصافي للمصرف يتألف من فائض الواردات على النفقات والاعباء والاستهلاكات وسائر المصاريف وقضت هذه المادة بأن يقيد (٥٠٪) من الربح الصافي في حساب للمصرف المركزي يدعى حساب الاحتياط العام ويحول الباقي الى الخزينة وعندما يبلغ الاحتياط العام نصف رأس مال المصرف، وهذا ماحصل فعلاً منذ سنوات عديدة، يوزع الربح الصافي بنسبة (٢٠٪) للاحتياط العام و(٨٠٪) للخزينة.

يتبع

الاقتصادي | العدد (2037) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) شباط 2011

يمكن للمتابع للمشهد العربي في الوقت الحاضر ان يكتشف ان انطلاقة ثورة الياسمين في تونس وهروب الرئيس التونسي بن علي خارج البلاد قد جاءت نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية ونتيجة للضغوطات والتظاهرات ومطالب الشعب بالتغيير نظرا لما يعانيه المواطن العربي بصورة عامة والتونسي بصورة خاصة من سوء الخدمات وتردي الحالة المعيشية وتفشي البطالة وانتشار الفقر.

أحداث مصر في بعدها الاقتصادي

ميعاد الطائي

وكان من الطبيعي أن تنتقل هذه الشرارة إلى بلدان أخرى نظرا لوجود المشاكل الاقتصادية ذاتها في معظم دولنا العربية وفعلا شهدت الساحة المصرية أحداث مشابهه لما حصل في تونس الى درجة كبيرة، إلا ان الملفت للنظر ان أحداث مصر هي الأكثر تأثيرا على الواقع السياسي والاقتصادي في العالم العربي حيث تختلف مصر عن تونس من حيث الثقل الاقتصادي والسياسي والكثافة السكانية حيث يتجاوز سكانها ٨٠ مليون نسمة لتكون سوقا ممتازا للبضائع الأجنبية ومستهلكا كبيرا تتجه إليه صادرات الدول الأخرى إضافة الى موقعها الجغرافي ذلك لأن مصر ذات أهمية جغرافية (وسط منطقة MENA – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وديموغرافية واقتصادية كبيرة حيث يمنحها هذا الموقع السيطرة على اقصر الطرق البحرية بين آسيا وأوروبا عبر قناة السويس التي تمر عبرها يوميا ناقلات تحمل ٢ مليون برميل من النفط الخام إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أهمية قناة السويس باعتبارها محور سياسي واقتصادي مهم ليس للمنطقة فحسب أنما لمعظم دول العالم المستفيدة من هذا الممر المائي الذي يختصر آلاف الكيلومترات في رحلة سفن الشحن والناقلات من الخليج العربي وآسيا بصورة عامة باتجاه أوروبا والغرب، حيث تبلغ إيرادات هذه القناة الحيوية سنويا حوالي ٥ مليارات دولار وتعد من أهم مصادر الدخل المصري.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى ان الكثير من العواصم العربية والأجنبية والعديد من الشركات الاستثمارية قد تأثرت سلبيا بما يحدث في مصر وتشير التقارير الدولية والعربية ومؤشرات البورصة والأسهم في الكثير من الدول إلى هذا التأثير.

حيث ان التظاهرات الشعبية والاحتجاجات التي قادها الشباب المصري ضد نظام الرئيس حسني مبارك والأحداث التي رافقتها تثير قلقا فعليا في الأسواق المالية العالمية، حيث سجلت بورصة طوكيو خلال الأيام الأولى تراجعا بلغت نسبته ١، ٢٪ بينما خسرت بورصة هونغ كونغ ٠، ٧٪.

ويتوقع المراقبون أن يكون التأثير كبيراً في المنطقة وما حدث في الأيام الأولى للازمة في سوق الأسهم السعودية من هبوط حاد في قيمة المؤشر العام بنسبة ٦,٤٪ والذي يعتبر أكبر تراجع يومي منذ نوفمبر ٢٠٠٨م يعطي إشارة واضحة على ذلك، ومن المؤكد ان ذلك سيحدث أيضا في أسواق الأسهم الخليجية.

ويعد تأثيرها على سوق الأسهم السعودية على وجه الخصوص تأثيرا كبيرا لأن كثير من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية لها استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في مصر ومساهمات في بعض الشركات المدرجة في البورصة المصرية والتي شهدت انخفاضاً حاداً منذ بداية الأحداث في ٢٥ يناير ٢٠١١م مما سيؤثر سلباً على النتائج المالية للشركات.

التظاهرات الشعبية والاحتجاجات التي قادها الشباب المصري ضد نظام الرئيس حسني مبارك والأحداث التي رافقتها تثير قلقا فعليا في الأسواق المالية العالمية

أما الاقتصاد المصري فلقد تعرض الى تدهور كبير نتيجة للأحداث الأخيرة ولقد شمل هذا التدهور جوانب عديدة نتيجة لتردي الوضع الأمني وغياب البيئة الاقتصادية المناسبة.فلقد شهد الجنيه المصري تراجعا في قيمته أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي حيث وصل سعره لأدنى مستوى له منذ أكثر من ٦ سنوات (٥,٨٦ جنيه للدولار الواحد) وهو ما يتسبب في ضعف القيمة الشرائية للجنيه المصري بشكل كبير.

ولا يخفى على احد ان غياب الأمن والاستقرار يؤثر بصورة كبيرة على القطاع السياحي في مصر الذي يشكل عشر الناتج المحلي في هذا البلد حيث تمتلك مصر مقومات السياحة ومنشآتها إضافة الى وجود النيل والآثار والبحر والمناخ الملائم للسياحة، إلا ان الشركات السياحية العالمية والعربية توقفت عن إرسال الأفواج السياحية الى مصر منذ انطلاق الأزمة بعد ان شاهد الجميع تلك الفوضى ونزول الجيش إلى الشوارع ومظاهر العنف التي نقلتها الفضائيات العالمية والعربية ما ادى الى جمود السياحة والتجارة والنقل والخدمات، وهذا سيؤثر على سياحة مصر وجميع الشركات المشاركة والمستفيدة في هذا القطاع من الدول الأخرى كشركات الطيران التي تنقل إليها المسافرين والفنادق المملوكة للمصريين ولغيرهم أيضا، وعلى سبيل المثال الخطوط السعودية والإماراتية وغيرهما تنقل ركابا إلى مصر، والعربية للطيران تملك العربية – مصر بمركز طيران بالإسكندرية، وإعمار تملك فندقا ومشروعا في مصر، واتصالات الإماراتية لديها شركة اتصالات مصر التي تقدم هذه الخدمة، واضطرت إلى إيقاف جزء كبير من خدماتها في سوق يبلغ تعداده ٨٠ مليون نسمة. إضافة الى شركات اخرى عديدة قد تضررت من الأحداث في هذا البلد.

من جانب آخر أعلنت وكالة التصنيف الائتماني"موديز إينفستر سرفيس"عن خفض تقييمها لسلامة الديون المصرية من درجة"Ba ١"إلى درجة"Ba ٢"على خلفية التطورات السياسية المتوترة في البلاد، كما قامت بخفض موقفها بالنسبة إلى مستقبل الاقتصاد المصري من"مستقر"إلى"سلبي".

كما خفضت أيضا درجة السندات والودائع المصرفية المقومة بعملات أجنبية في مصر من"Ba ٢"إلى"Ba ٣".

وبررت"موديز"في بيان نشرته يوم الاثنين ٣١ يناير/كانون الثاني قرارها هذا"بالزيادة الكبيرة والواضحة في المخاطر السياسية"بمصر، مؤكدة قلقها من أن يؤدي الرد السياسي على الاضطرابات التي تشهدها مصر منذ أيام عدة إلى تدهور جديد في الحالة المالية العامة للبلاد"الضعيفة أصلا".

من هنا نكتشف الخطر المحدق في الاقتصاد المصري وتأثيره على الدول والشركات والمستثمرين الآخرين لذا تعتمد هذه التأثيرات على الموقف السياسي للبلاد ولا نتمنى ان يزداد التوتر فتزداد بذلك الخسائر الاقتصادية بما يؤثر على اقتصاد المنطقة والاهم من ذلك اقتصاد المواطن الذي يحتاج رغيف الخبز الذي ارتفع سعره الى أربعة أضعاف عن سعره السابق في ظل النقص الحاد في المواد الغذائية في الأسواق التي ستشهد ارتفاعا كبيرا في الأسعار ما يزيد من معاناة المواطن في هذا البلد إذا ما تأخرت الحلول ولم يتم معالجة الأوضاع بسرعة لإنهاء الأزمة.

البطالة المقنعة.. الأسباب والحلول

حسين علي الحمداني

تعاني المؤسسات الحكومية من ترهل وظيفي كبير جدا، وهذا الترهل كان أحد تشخيصات صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠١٠ وتم تأشيره على أنه حالة سلبية في موازنة الدولة سواء للأعوام السابقة أو الحالية. ووزارة التخطيط العراقية لديها مسوحاتها ودراساتها التي أكدت هذا حيث أوضحت إن ٧٠٪ من موظفي المؤسسات والوزارات الحكومية بدون عمل أو إنتاج حقيقي. وبالتأكيد ليس كل الدوائر بل السواد الأعظم منها لدرجة يصعب معها معرفة أعداد الموظفين والعاملين في كل دائرة. وهذا له أسبابه الرئيسية وفي مقدمتها بأن يتم زيادة أعداد الموظفين دون أن يتم التوسع في المباني وفتح فروع لهذه الدوائر في أماكن أخرى، تسهل من انسيابية العمل وسرعة الإنجاز، واعداد لزيادة في الموظفين والعاملين تمت عبر آليات عديدة أولها عودة أكثر من مليون موظف لدوائر الدولة ممن كانوا متقاعدين أو مفصولين، الآلية الثانية هي تعيين إعداد جديدة في الدوائر وهم نسبة غير كبيرة لكنها فعالة وتؤدي مهام كثيرة خاصة ما يتعلق منها بحوسبة المعلومات واستخدام التكنولوجيا في أرشفتها وهذه المهام لا يدركها ولا يجيدها الموظفين القدماء الذين يجهلون الحاسوب.

وبالتأكيد بأن الوزارات تعي جيدا بأن لديها ترهل وظيفي لكنها لا تستطيع فعل شيء إزاء هذه الحالة خاصة في ظل عدم وجود إنتاجية لهؤلاء، وأغلب هؤلاء يتركزون في دوائر كانت منتجة سابقا كوزارة الصناعة والزراعة وغيرها من الوزارات التي لا تنتج حاليا بحكم الظروف وبالتالي فأنه يجب أن تكون هنالك رؤية واسعة للاستفادة من هؤلاء وجعلهم منتجين من جهة ومن جهة ثانية تخفيف حجم البطالة المقنعة في هذا البلد ويمكن معالجة الشواغر الموجودة في الكثير من الوزارات الأخرى من هؤلاء خاصة فيما يتعلق منهم بالوظائف الإدارية والخدمية وحتى الاختصاصات الفنية والملاكات الموجودة في الكثير من المعامل والمصانع التي لا تعمل وبعضها مهدم أصلا وأصبح مجرد أرض جرداء كالكثير من معامل الطابوق وغيرها.

هؤلاء الموظفين يحضرون يوميا لدوائرهم لكن ما يمكن تشخيصة بدقة بأن هذه الدوائر لا تؤدي أية خدمات وليس ثمة مراجعين يأتون إليها، الجانب الثاني لا توجد مكاتب تستوعبهم وأغلبهم يقضي وقته المخصص للدوام متنقلا بين هذا وذاك، لهذا بالإمكان نقل أو تنسيب الكثير من هؤلاء لوزارات أخرى فيها الكثير من الدوائر التي يمكن أن تستوعبهم وأهم هذه الوزارات وزارة التربية ومدارسها المنتشرة في عموم البلد وبإمكان استغلال هؤلاء في أعمال كتابية وحتى فنية كالكهربائيات والصحيات أو حتى الخدمات الأخرى التي لا ترهقهم ولكنها تحافظ على إنتاجيتهم وبطالتهم المقنعة.

إن 70% من موظفي المؤسسات والوزارات الحكومية بدون عمل أو إنتاج حقيقي

البطالة المقنعة تزداد في العراق مع كل دورة برلمانية جديدة حيث تضخ (بطالة مقنعة جديدة) للكثير من دوائر الدولة عبر التعيين الجديد

ومشكلة البطالة المقنعة تزداد في العراق مع كل دورة برلمانية جديدة حيث تضخ (بطالة مقنعة جديدة) للكثير من دوائر الدولة عبر التعيين الجديد وفق مفهوم (المحسوبية) ونجد بأن أغلب هؤلاء لا يظهرون إلا أيام تسلم الرواتب وهذا ما يؤثر كثيرا على موارد البلد من جهة ومن جهة ثانية هو وجه آخر من أوجه الفساد.

وبالتأكيد فإن تعطيل المصانع وتوقف إنتاجها هو أحد أسباب هذه الظاهرة، يضاف إلى ذلك عدم وجود خطط كفيلة لإصلاح هذه المصانع والمعامل يجعل من هذه الظاهرة تستفحل وتصل لوزارات ودوائر أخرى ابتعدت كثيرا عن مفهوم الملاكات الإدارية وعدم خرقها وانتقلت هذه العدوى حتى للكثير من مديريات التربية في المحافظات التي صنعت وبنجاح باهرا بطالة مقنعة في مدارسها الواقعة في مراكز المدن على حساب المدارس في القرى والأرياف حتى وصل عدد أعضاء الهيئات التعليمية أرقاما قياسية في مدارس المدن، وهذا بالتأكيد خللا كبيرا عواقبه ليست اقتصادية فقط بل تربوية.

وهنالك أسباب أخرى للبطالة المقنعة تكمن في طبيعة النظام السياسي القائم في العراق الآن والذي يتخذ من المحاصصة نهج لإدارة الدولة عبر محاولة القوى السياسية جعل كل المؤسسات والدوائر خاضعة لمبدأ المحاصصة وبالتالي المحسوبية في ملء الدرجات الخدمية والإدارية، يضاف إلى هذا كله افتقادنا في العراق لمفهوم تطوير العمل الإداري واستغلال التنمية البشرية وفق نهج علمي مدروس، وهذا متأت أيضا من غياب التخطيط الناجح من جهة ومن جهة ثانية محاولتنا التأسيس لمفاهيم خاطئة للعمل الوظيفي ودوره وأهميته للبلد.

الاقتصادي | العدد (2037) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) شباط 2011

احتياطيات مصر المحدودة تثير المخاوف من أزمة مالية

مصر لديها احتياطيات كبيرة لتجنب أزمة المدفوعات الخارجية ولكن يمكن لهذه الاحتياطات أن تنضب في غضون أسابيع إذا ما تواصلت الاحتجاجات السياسية، في حين أن البنوك قد تواجه صعوبات في التعامل مع الاندفاع من الانسحابات المتتالي في العمل خلال الأيام التي تلت الاحتجاجات التي اندلعت الثلاثاء قبل الماضي، والذي كان يوم عطلة البنك، وعلى اثر ذلك قام الكثير من المستثمرين المصريين والأجانب بنقل مئات الملايين من الدولارات خارج مصر.

ترجمة/ فريد سلمان الحبوب

كما أظهرت بيانات البنك المركزي ان الحكومة لديها ٣٦ مليار دولار أي ما يقارب ٢٣ مليار جنيه إسترليني ضمن احتياطيات النقد الأجنبي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر الماضي، وفقاً لمذكرة من مجموعة سيتي جروب اصدرتها يوم ٢٧ يناير، كما كان لديها ٢١ مليار دولار أصول إضافية مع البنوك التجارية في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر في ما يسمى بـ"احتياطي غير رسمي".

هذه الأرقام تشير إلى انه لا يوجد خطر فوري للأزمة في ميزان المدفوعات، ولكن مشاهد الفوضى في مطار القاهرة الرئيسي خلال الأيام الماضية وتزاحم كل من الأجانب والمصريين للحصول على رحلات تذهب بهم خارج البلاد، تشير إلى إن الخارج من المال قد يصل الى مستويات ضارة على الاقتصاد المصري في المدى المتوسط.

وقال جون سفاكياناكيس كبير الاقتصاديين في البنك السعودي الفرنسي إن"مصر لديها خزينة الحرب المالية، ولكن هذه الخزينة ستنضب فيما إذا استمر هذا الوضع لعدة أسابيع بدلاً من بضعة أيام". كما أضاف:"عندما تعود الأسواق للعمل ستكون الرهانات ضد (الجنيه المصري) كبيرة، وهذا سيكون له تأثير شديد.. الموقف المالي للاقتصاد المصري بأكمله سوف يطرح للاختبار الصعب جداً إذا أستمر العنف وأعمال الشغب لعدة أسابيع".

مصر عرضة لعكس تدفقات كبيرة من الاستثمارات المالية الأجنبية التي قد تجذبهم عوائد عالية على الدين الحكومي المحلي. ويستند الاستثمار الأجنبي المباشر على التخطيط الطويل الأجل وليس من المرجح أن تتأثر من جراء الاضطرابات السياسية، فقد جذبت مصر ما يقارب ٦,٧٦ مليار دولار من هذه الاستثمارات في العام المالي الماضي لغاية ٣٠ يونيو، منها ٣,٦ مليار دولار ذهبت إلى قطاع النفط. ولكن يمكن أن يكون الضرر كبير من أي تعطيل طويل للسياحة، فمصر كسبت ١١,٥٩ مليار دولار من السياحة في العام المالي الماضي. وكان هناك عجزاً في الحساب الجاري بلغ ٨٠٢ مليون دولار في الربع من يوليو الى سبتمبر من عام ٢٠١٠، وبسبب خلل السياحة من المرجح أن يكون العجز أعلى من ذلك بكثير في الربع الحالي.

على نفس القدر من القلق هناك احتمال بأن المصريين من الطبقة المتوسطة والغنية سوف يرسلون المزيد من مدخراتهم الى الخارج، ولا يمكن لهذه التدفقات ان تعوض على المدى الطويل، حتى يتم تجاوز أزمة الأموال التي انسحبت من قبل المستثمرين الأجانب.

الأرقام الرسمية غير متوفرة ولكن تاجر في بنك متوسط الحجم مقره في القاهرة، رفض الكشف عن اسمه، قال أن العملاء في البنك الذي يتعامل معه وحده نقلوا ١٥٠ مليون دولار من البلاد في غضون يومين، كما أكد بعض المصرفيين أن تدفقات مجموع الأموال من مصر قد بلغت على الأقل ٥٠٠ مليون دولار خلال الأسبوع الماضي. وإذا استمرت التدفقات للخارج بهذه السرعة يمكن لمصر أن تفقد أكثر من ربع احتياطياتها الرسمية في غضون شهر. وسيتوقف الكثير على كيفية محاولة السلطات أدارة الجنيه المصري عندما تستأنف الأسواق المالية التداول في نهاية المطاف. وكانت الحكومة أغلقت الأسواق والبنوك التجارية يوم الأحد قبل الماضي، مشيرة إلى مخاوف أمنية، وقالت انها ستبقى مغلقة دون الإشارة إلى متى سيعاد فتحها. وعند أعادة فتح الأسواق، بأية حال، سيختبر التجار مدى استعداد البنك المركزي للحفاظ على سعر صرف مستقر، إذا كان ينفق ما هو ضروري للحفاظ على استقرار الجنيه المصري، وقد يكون من خلال بدء تشغيل احتياطياتها بمعدل ينذر بالخطر. وفيما لو اتيح للجنيه السقوط نحو المعدل الذي يشتري الدولار سيكون أقل جاذبية، وبالتالي ستزداد ببساطة حالة من الذعر في السوق. وبصورة ملحوظة فان رخص قيمة الجنية سيزيد أيضاً الأسعار التي يدفعها المصريون للسلع والبضائع الأجنبية التي تسهم في ارتفاع معدلات التضخم وهو ما ساعد على إشعال شرارة الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

بعض المحللين يعتقدون إن السلطات قد تنظر في فرض ضوابط للحد من عمليات نقل الأموال إلى الخارج، ولكن هذا قد يسيء إلى سمعة مصر في أسواق أخرى، بينما يقود ببساطة المصريين إلى البحث عن (قنوات تحت الأرض)! تحفظ لهم توازن أسواقهم. وقال آنن وايمن المحلل في نومورا:"هناك دائماً عدم رغبة في السير بطريق فرض ضوابط على رأس المال"، وأضاف:"إذا كنت تفعل ذلك لوقف خروج رأس المال، فالآثار المترتبة على المدى الطويل سلبية ومضرة بالاقتصاد، ومصر لا تعتمد على التدفقات الأجنبية لذلك فمن المهم الحفاظ على أفاق طويلة الأجل في الاعتبار، وأية قرارات من هذا القبيل لن تؤخذ على محمل الجد."من جانبه قال نائب محافظ البنك المركزي المصري هشام رامز لرويترز:"نحن مستعدون ولدينا احتياطات قوية جداً وليس لدينا مشكلة."ولم يخض في تفاصيل بشأن كيفية تعامل السلطات للضغط على الجنيه.

مصر تواجه أيضاً معضلة بشأن إعادة فتح بنوكها، وستحتاج على الأرجح إلى إعادة فتح تلك البنوك خلال أيام لتجنب إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد، ومواصلة تمويل نفسها. وأكد متعاملون إن الحكومة كانت قد قررت أن تبيع ما مجموعه ٤ مليارات جنيه مصري من سندات الخزانة قصيرة الأجل يوم الأحد، ولكن هذا البيع لم يمضي قدماً بسبب غياب البنوك التي تقوم بشرائها، ولم يتضح متى سيتم بيع تلك الديون. وعند إعادة فتح البنوك في نهاية المطاف، فإنها ستناضل من أجل التعامل مع طوفان من الناس الذين سيتدافعون لإخراج النقد خوفاً من حالة إقفال آخر. وبالفعل فقد أكد أحد المصرفيين أن الناس ينفد منها المال، بشكل واضح وانهم يتوقعون عند إعادة فتح البنوك سيكون هناك قليل من التشغيل".

ومن غير الواضح أيضاً ما إذا كانت البنوك ستواصل القيام بالعمل كالمعتاد مع بعضها البعض أثناء الاضطرابات، فبين ليلة وضحاها ارتفع معدل الخارج للودائع بالجنيه المصري بين البنوك من المستويات العادية التي بلغت ٦٪ في يناير إلى نحو ١٩٪ الأسبوع الماضي. ومن المتوقع ان تواجه بعض البنوك صعوبة في اجتذاب الودائع بالجنيه المصري، وهذا مؤشر مبكر على أن سوق المال بين البنوك يمكن تجميده حتى إذا أصبحت البنوك مستاءة عن إقراض أموالها.

■ عن/ الديلي تلغراف

السياحة الطبية في الخليج العربي اقتصادياً

ترجمة/ عادل العامل

هل يمكن أن يكون الخليج العربي هو الوجهة الساخنة القادمة للسياحة الطبية؟ كان ذلك أحد الأسئلة الواردة للذهن لدى الموفدين إلى مؤتمر طبي عُقد في أواخر العام الماضي في أبو ظبي، عاصمة دولة الأمارات العربية المتحدة. ويمكن أن تكون للفِكَر سيقان.

فبالنسبة لأحد الأمور، تستمر السياحة الطبية في الانتعاش عالمياً بالرغم من الانكماش الاقتصادي. ذلك أن الاسعار المرتفعة والطوابير في أنظمة الصحة الموسعة جداً للعالم الغني قد دفعت الكثير من الناس لابتغاء استبدال الأوراك، والجراحة التعويضية وأمور العناية الأخرى في تايلند، والهند، وكوستا ريكا. وتتنبأ ديلويت، وهي شركة مستشارين، بأن عدد الأميركيين الذاهبين إلى الخارج من أجل العناية الطبية سوف يرتفع إلى أكثر من مليون ونصف المليون في عام ٢٠١٢، صعوداً من ٧٥٠ ألف في عام ٢٠٠٧.

إن الكثير من السيّاح الساعين إلى المعالجة الطبية يأتون الآن إلى مستشفيات دبي، والبلدان المجاورة لأبو ظبي التي تغمرها الشمس. وقد اعتمدت ستراتيجية النمو لدى حكومة دبي طويلاً على اجتذاب العمال والسيّاح الأجانب، وهي مأثرة تحققها من خلال كونها أكثر تيسيراً للأمور من جاراتها الدول الإسلامية المحافظة. وإنها لخطوة قصيرة تلك تمضي من المنتجعات الممتازة إلى السياحة الطبية. وتخطط دبي لاستضافة مؤتمر كبير للسياحة الطبية هذا العام.

ودولة الأمارات العربية المتحدة بوجه عام تعمل بطريقة جيدة أيضاً في هذا الإطار. وقد ضمنت مشاركات مع بعض الجهات المجهزة المعروفة في المجال الصحي. فيجري الآن قي أبو ظبي، على سبيل المثال، إقامة فرع لمصحة كليفلاند كلينيك الأميركية. ومع هذا، فإن نجاح دولة الأمارات العربية كمحور طبي لا يتوقف على الأرجح على أساس من الهوى، وإنما على الكيفية التي تعالج بها مشكلتين كبيرتين.

الأولى هي داء السكّري. فدولة الأمارات العربية لديها ثاني أعلى انتشار لهذا المرض المُضعف في العالم. وتقدر مجموعة UnitedHealth، وهي ضامنة أميركية، أن ٣٢٪ من البالغين من أبناء دولة الأمارات العربية يمكن أن يصابوا بداء السكري أو ما قبل السكري عزد عام ٢٠٢٠. ومن الأمور الصادمة أن يكون ربما نصف أولئك الذين تجاوزوا سن الخمسين مصابين بهذا الداء. وهذا مرض شائع في المنطقة وخمسة من البلدان الثمانية الأسوأ في الإصابة به تقع في الخليج، بفعل حُب الحلويات لدى السكان المحليين والإحجام عن مزاولة التمارين الرياضية. كما يمكن أن يكون للجينات أو العامل الوراثي دور في ذلك.

إن مواطني الخليج لديهم الإمكانيات المادية، ولهذا فإن أية دولة خليجية تقوم بتطوير خبرتها في معالجة داء السكري ستجتذب سيّاحاً طبّيين. وأبو ظبي تحاول ذلك. وهناك مركز فاخر لمعالجة السكري فيها، تديره كلية إمبيريال البريطانية، وهو يستخدم آخر ما هناك في الطب الرقمي digital. وممشاه الحلزوني الباهر، الذي يذكّر المرء بمتحف غوغانهيلم في نيو يورك، يمضي بالمريض على نحو فعال إلى محطات متنوعة الخدمات، وبذلك سيختزل الانتظار إلى أدنى حد.

إن داء السكري لا يمكن الشفاء منه في العادة، لكن يمكن السيطرة عليه. ويعتقد بعض المحلّلين أنه باستيراد الخبرة الطبية والإدارية معاً، تستطيع دولة الأمارات العربية أن تقدم معالجة من الدرجة الأولى. وأوليفر هاريسون من السلطات الصحية في دبي حذر هنا. فاستثمارات وكالته مصوَّبة نحو عكس هجرة المحليين الذاهبين عبر البحار للرعاية الصحية، كما يقول. مع هذا، فإنه يعتقد بأن بلاده تقدم دروساً للآخرين، مثلاً، من خلال إظهار قيمة التصوير screening الشامل. ويقول البعض إن ذلك مكلف كثيراً، لكن أبو ظبي صورت أكثر من ٩٧٪ من سكانها، كما يقول، بأقل من ٦٠ دولاراً للفرد الواحد.

أما المشكلة الثانية التي يجب أن يعالجها مجهّزو صحة دولة الأمارات العربية فهي السيطرة على التكاليف، التي غالباً ما تكون مرتفعة. ويقول فيشال بالي، رئيس (الرعاية الصحية العالمية الشديدة)، وهي مستشفى هندي يقوم بعمليات تشمل كل آسيا، إن لدى الخليج إمكانية هائلة كوجهة مقصودة للسفر الطبي التخصصي. لكن إذا أرادت أن تنافس عالمياً، فإن عليها أن تتجنب الفخ الذي وقعت فيه بلدان غنية أخرى. فقد أصبحت الرعاية الصحية بأميركا، على سبيل المثال، غالية جداً بالنسبة لكثير من المرضى، والتكاليف غالباً ما تكون متسترة. وعلى بلدان الخليج أن تتعلم من العاملين في مستشفيات الهند الرخيصة والباعثة على السرور، كما يقول السيد بالي.

■ عن/ The Economist

الاقتصادي
العدد (2037)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) شباط 2011

المرصد الاقتصادي

مهنة تصليح الساعات.. في طريقها للزوال!!

بغداد/ علي الكاتب

حرفيون ومهنيون اعتدنا مشاهدتهم في الاسواق التجارية المختلفة سواء كانوا في محال تجارية انيقة او في (بسطيات وجنابر) بسيطة تنتشر هنا وهناك، في صورة لاتبرح من الذاكرة لرجل يجلس على كرسي قديم عاكفا على منضدة تحتوي (جامخانة)بسيطة تضم ساعات جديدة ومستعملة ولوازم للساعات من النضائد واطواق الساعات وغيرها ومنهمكا في العمل وواضعا مكبرة عين خاصة به على احدى عينيه، هذه المهنة بدأت تنحسر شيئا فشيئا لتكاد تختفي من اسواقنا، اذ لم نعد نراهم الا قليلا هذه الايام.

محمد صبيح مصلح للساعات في سوق الهرج بساحة الميدان وسط بغداد قال ان هذه المهنة يزاولها منذ الستينات من القرن الماضي الكثير من مصلحي الساعات الذين كانوا يصطفون بـ(مسطر) من البسطيات المتخصصة، حيث كان هناك البعض منهم يتخصص بساعات دون غيرها وبمجال من العمل يختلف عن غيره، ولقد حملت هذه المدة الزمنية الطويلة حلوها ومرها وان كانت الفترة الحالية تشهد افول هذه المهنة، فذلك لايعني التخلي عنها والذهاب لمهنة اخرى، لان حال الكثير من المهن الحرفية كحال موج البحر بين مد وجزر.

واضاف انه ليس بمقدوره مزاولة مهنة او حرفة اخرى لكبر سنه وعدم معرفته غير مهنة تصليح الساعات التي اصبح بعد اكثر من ٥٠ عاما بارعا فيها، حيث مرت عليه انواع وموديلات واحجام مختلفة من الساعات الكوك والكوارتز وذات البطارية والالكترونية وغيرها ومن شتى الماركات العالمية والتجارية ومن مختلف البلدان ومر عليه الكثير من الاجيال وقام بتصليح الساعات لمختلف الشرائح الاجتماعية فمن الوزير ورئيس الوزراء الى العامل الفقير والطالب الصغير وغيرهم، وسيبقى يعمل بهذه المهنة وان لم يأته اي زبون لفترة طويلة!!..

فيما قال انور عثمان مصلح للساعات سوداني الجنسية في منطقة الباب الشرقي انه يعمل في هذه المهنة منذ حقبة الثمانينات من القرن الماضي، حيث كانت تزدهر هذه المهنة بسبب وجود ثقافة اقتناء الساعات من عموم الشرائح الاجتماعية فالكبير يقتني الساعة التي توضع في الجيب والشاب يبحث عن الساعة العصرية التي تحمل مواصفات حديثة معينة والصبية يشترون الساعات الالكترونية البسيطة والنساء تشتري الساعات النسائية الجميلة التي تضيف جمالا لهن وغير ذلك، كما كانت هناك ساعات تحمل ماركات عالمية تباع وتشترى باثمان باهظة مما يجعل التداول التجاري فيه يدر علينا ارباحا معقولة.

واشار الى ان سوق بيع الساعات ليس بالمستوى الذي كنا نطمح اليه، فالساعات التجارية والرديئة والمقلدة صناعيا (راس كوك) منتشرة في الاسواق وباثمان زهيدة في كثير من الاحيان، وهو انعكس سلبيا على مهنة تصليح الساعات اذ ان الساعة التي يشتريها الزبون بألف او ألفي دينار تعمل لخمسة او ستة اشهر فيما تكون كلفة تصليحها بخمسة او اربعة آلاف دينار مما تجعله يعزف عن تصليحها واقتنائها مرة اخرى ليشتري ساعة جديدة وبثمن اقل.

واضاف انه يعمل في مجال تصليح الساعات في بلده منذ اكثر من اربعين عاما وهو متخصص في الساعات العالمية من الماركات السويسرية واليابانية كالاوميغا والرولكس والروماندیل والكيو والاوماكس وغيرها، ولقد كان في الماضي يحصل على اجر مناسب لقاء الخدمة التي يقدمها للزبائن، وكنا نبيع الى جانب تصليح الساعات نضائد الساعات ولوازمها واكسسوارات معينة خاصة للساعات النسائية، أما في الوقت الحاضر فتصليح بعض الساعات يتطلب وجود قطع غيار لها اضافة الى الجهد المبذول في العمل والرغبة في تحقيق الربح المادي وهو المقصد وراء كل نشاط تجاري او خدمي لايكاد يتحقق في اجرة تصليح ساعة ما بألف دينار فقط، حيث ان الزبون اصبح لايدفع اكثر من الف دينار لاي اجور تصليح الساعات مدعيا ان سعر الساعة حاليا بألفي دينار فكيف يدفع اكثر من ذلك لتصليحها؟ وهذا ليس حال الجميع بل بقي بعض زبائننا القدماء المقتنين للساعات السويسرية الاصلية وهو يعدون باصابع الكف حاليا يأتون الينا بين الحين والحين، الامر الذي يشجعنا على الصمود بهذه المهنة التي تتلاشى مع مرور الايام لتصبح كغيرها من المهن التي انقرضت من شوارع بغداد ليطويها الزمان في كنفه من دون رجعة.

اقتصاديات

الاستثمارات الأجنبية والمحلية

■ عباس الغالبي

تتبارى دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليها، ولعل العراق احوج ما يكون اليها، إلا ان الحاجة الى الاستثمارات المحلية تندرج ايضا في اطار الحاجة الملحة للاستثمار بشكله الاوسع والاشمل.

ولذلك لابد من تقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات والاعفاءات الضريبية والكمركية، وهذه تقوم عن طريق اصلاحات واجراءات مرافقة من شأنها أن تكون مزايا تفاضلية وتروج لها بكافة السبل لإقناع المستثمرين المحتملين بأنها البلد الأفضل لإقامة المشاريع فيها.

ويعد العراق من البلدان الأشد حاجة لاستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً للبون الشاسع الذي حصل بسبب انقطاع العراق عن التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم خلال العقود الماضية مما أدى الى اتساع الفجوة التقنية بينه وبين العالم من جهة والى تقادم التقنية المستخدمة في اغلب المؤسسات والمصانع الانتاجية والخدمية من جهة أخرى.

ولا يمكن ان نغفل عن الاختلال الهيكلي الذي يعانيه الاقتصاد العراقي بقطاعاته المختلفة، حيث تكمن هنا الحاجة في اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعراق سعياً لتوفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال التركيز على اهم عوامل الجذب الاستثماري التي جاءت كمحصلة لتجارب البلدان التي نجحت في استقطاب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية والمتمثلة بتوفير سوق واسعة ونشيطة وبنية أساسية حديثة ومتطورة، وموارد طبيعية يسهل الوصول إليها، وأيد عاملة ماهرة وملتزمة ورخيصة الأجور فضلاً عن توفير البنى المؤسساتية وهذا يشمل وجود نظام قضائي قادر على تحقيق العدالة والمساواة وسيادة حكم القانون، ووجود ادارة حكومية سليمة وغير فاسدة، وشعور بالمودة تجاه المستثمرين المحليين والأجانب والترحيب بهم، وتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات السياسات الاستثمارية للدولة على المدى المنظور، وكذلك سهولة الاجراءات الادارية والتنفيذية والمعاملات المالية والضريبية وهذا يعني سهولة اجراءات الحصول على إجازات الدخول والخروج والاقامة ووضوح وشفافية النظام الضريبي وعدالته، وسهولة تحويل الأرباح، ورؤوس الاموال وعدم وجود عوائق بيروقراطية وكذلك سهولة تحويل أقساط القروض وفوائدها وأجور ومكافآت العاملين الأجانب وغيرها بدون صعوبات.

> **ويعد العراق من البلدان الأشد حاجة لاستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً للبون الشاسع الذي حصل بسبب انقطاع العراق عن التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم خلال العقود الماضية مما أدى الى اتساع الفجوة التقنية بينه وبين العالم من جهة والى تقادم التقنية المستخدمة في اغلب المؤسسات والمصانع الانتاجية والخدمية من جهة أخرى.**

ومن المزايا الاخرى ضرورة توفير نظام مصرفي متطور يلبي متطلبات المستثمرين ويعمل وفق آليات السوق، وان تكون هذه الاستثمارات محدودة، بحيث لا تؤدي الى سيطرة الاجانب على جزء كبير من الثروة الوطنية، وعدم منحها اية امتيازات غير متوفرة لمواطني البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، وان تتم ضمن اطار شراكة مع رأس المال الوطني سواء من حيث القطاع العام او الخاص، وان تكون الملكية الغالبة لرأس المال الوطني، وتتجه لاقامة مشاريع صناعية غير متوفرة في الدولة المضيفة، وكذلك خضوع اي خلاف او نزاع بين المستثمرين الاجانب من جهة وبين مواطني الدولة المضيفة للاستثمارات الى قوانين الدولة المضيفة كما تقتضي متطلبات السيادة.

وينبغي تحديد الأولوليات بما يخدم الاقتصاد ككل وعدم الاهتمام بقطاع معين دون آخر من اجل عدم خلق الازدواجية في الاقتصاد بين قطاع متطلع الى الخارج وآخر.

وبضوء ما تقدم فإن الحاجة تبقى ملحة للاستثمارات المحلية انطلاقاً من مبررات موضوعية واخرى فنية واعتبارية في اطار تشجيع القطاع الخاص المحلي.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: ماجد الماجدي | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصحيح اللغوي: نوال حيدر | التصوير: أدهم يوسف

الاقتصادي
طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون